نحو منهج لتحقيق نصوص معجمات التراث العربي

بحث في نقد التحقيق والنقد المعجمي

د/ هالة جمال عبد الفتاح علي القاضي
مدرس الدراسات اللغوية العربية
كلية اللغات والترجمة/ جامعة الأهرام الكندية

مقدمة:

استقر منهج تحقيق النصوص على أُسُس نظرية عامة ثابتة منذ منتصف القرن الماضي، اتخذها المحققون منهجًا في تحقيق نصوص كل فروع التراث العربي الإسلامي، فلا يخلو نص محقق من الاعتماد على نسخ خطية، أو من التحرير والضبط، أو من تعليقات التوثيق والتخريج وفروق النسخ، أو من مكملات التحقيق كالتقديم والتكشيف. وهذه الأسس العامة ربما أَخَلَّ بعضهم بمنهجيتها ودقتها، وربما أهمل بعضهم أحدها، مثل: صناعة الكشافات.

وإطلاق المنهج العام لتحقيق النصوص لا يمنع من خصوصية تحقيق بعض النصوص التي تنتمي إلى فرع مستقل من التراث العربي، لا سيما تلك النصوص ذات الطابع الخاص في منهج تأليفها، وأبرزها النصوص المعجمية، سواء كانت أحادية اللغة أم ثنائية اللغة، ويُعنى البحث بمعجمات التراث العربي أحادية اللغة؛ لكثرتها، وشموليتها، وتنوع بناها المعجمية، وأهدافها، فضلًا عن ندرة المعجمات ثنائية اللغة في التراث العربي، وخصوصية منهج تصنيفها.

وعند الشروع في هذا البحث بدت عدة **مشكلات بحثية** تعترض وضع أساس نظري منهجي لتحقيق النص المعجمي في التراث العربي، وهي:

أولًا- تعقيد تصنيف معجمات التراث العربي.

ثانيًا- ندرة العناية بنقد تحقيق نصوص المعجمات العربية.

ثالثًا- إشكالية الفصل بين النقد المعجمي ونقد تحقيق المعجم.

ويعالج البحث هذه المشكلات في إطار وصفي تحليلي موضحًا **عينة الدراسة** من معجمات التراث العربي، **ومنهجه النظري** الذي يستند إلى الجمع بين نقد التحقيق والنقد المعجمي، **والدراسات السابقة** التي عَنِيَت بخصوصية تحقيق فروع نصوص التراث العربي.

ثم يحدد البحث **مراحل تحقيق النص المعجمي** التي يبرز من خلالها خصوصية النص المعجمي، وهي:

١) **اختيار النص المعجمي.**

٢) **جمع مخطوطات النص المعجمي.**

(١/٢) كِبَر حجم المخطوط المعجمي.

(٢/٢) تصنيف المعجمات في فهارس المخطوطات.

(٣/٢) معجمات من منزلة نسخ النص.

٣) **تحرير النص المعجمي.**

(١/٣) تقسيم الصفحة والترقيم العددي.

(٢/٣) العنونة والتفقير وحجم الخط.

(٣/٣) الحفاظ على البنية المعجمية.

٤) **ضبط المدخل المعجمي وتوثيقه.**

(١/٤) تحديد مصادر التوثيق.

(٢/٤) التوثيق من المصدر المطبوع.

(٣/٤) فهرسة المصادر وإعداد قوائم المداخل.

(٤/٤) بين نسخ النص المعجمي ومصادر التوثيق.

٥) **تخريج شواهد النص المعجمي.**

(١/٥) تخريج نصوص الحديث الشريف.

(٢/٥) تخريج نصوص الأشعار.

٦) **صناعة كشافات النص المعجمي.**

(١/٦) كشافات عامة تحتاجها كل المعجمات.

(٢/٦) كشافات تختص بمعجمات معينة.

٧) **دراسة النص المعجمي.**

وأخيرًا خاتمة بها أهم نتائج البحث وتوصياته.

أولًا- تصنيف معجمات التراث العربي:

تميزت معجمات التراث العربي بتنوع شاسع كان لا بد معه من إعادة تصنيف هذه المعجمات على أساس نظري يضع حدودًا واضحة تزيل التداخل والتشابك بينها، وهذا ما ناقشَتْه الباحثة في بحث سابق لها[١]، كانت له نتائج مفيدة في خدمة معجمات التراث العربي من عدة وجوه، منها وضع قواعد لتحقيقها، وقد بيَّن هذا البحث السابق في التصنيف المعجمي انتماء أي معجم من معجمات التراث العربي إلى نوعَيْن من التصنيف، أولهما: التصنيف وفق البنية المعجمية (البنية الكبرى بأنواعها- البنية العظمى- البنية الصغرى)، وثانيهما: التصنيف وفق الوظيفة المعجمية أو هدف المعجم (الألفاظ- المعاني- الأبنية)[٢].

وانطلاقًا من هذا التصنيف اختار البحث مجموعة من معجمات التراث عينةً له تمثل هذه الأنواع، وقد حرص البحث على اختيار نماذج من المعجمات العربية المُؤسِّسَة للتراث العربي الإسلامي التي لا يتجاوز تصنيفها القرن الرابع الهجري؛ فهي من أوائل المعجمات العربية التي صُنِّفت في كل نوع من أنواع البِنَى المذكورة، والتي سار على نهج بعضها لغويون، وثار على نهج بعضها آخرون، مع الاستعانة ببعض المعجمات المتأخرة نسبيًّا ذات العلاقة الوثيقة بالمعجمات المؤسِّسة.

ومن ثَمَّ جاءت **عينة مصادر البحث** على النحو التالي:

١) معجمات البنية الكُبرى الصوتية:

- (الأبنية): كتاب العين، للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، ومختصر العين للزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ)، وكتاب الأفعال للسرقسطي (ت ٤٠٠هـ).

٢) معجمات البنية الكُبرى الألفبائيّة:

- (الألفاظ): كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ).
- (المعاني): المُجَرَّد في غريب كلام العرب ولغاتها لكُرَاع النمل (ت ٣١٠هـ).
- (الأبنية): جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، وكتاب الأفعال لابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، وفعلت وأفعلت للزجاج (ت ٣١٠هـ).

٣) معجمات البنية الكُبرى على نظام التقفية:

- (الألفاظ): تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ومختار الصحاح للرازي (ت ٦٦٠هـ).
- (المعاني): أسامي الذئب وكناه للصغاني (ت ٦٥٠هـ).
- (الأبنية): ديوان الأدب للفارابي (ت ٣٥٠هـ).

٤) معجمات البنية الكبرى النادرة:

- (الأبنية): كتاب الأفعال لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ).

٥) معجمات البنية العظمى:

- (المعاني): كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، والغريب المصنف لأبي عُبَيْد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤هـ)، وإصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، ولحن العوام للزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، وكفاية المتحفظ في اللغة لابن الأجدابي (ت حوالي ٦٥٠هـ).
- (الأبنية): الاشتقاق لابن دريد (ت ٣٢١هـ).

٦) معجمات البنية الصغرى:

- (المعاني): ما تلحن فيه العامة للكسائي (ت ١٨٩هـ).
- (الأبنية): اشتقاق الأسماء للأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وفعلت وأفعلت للسجستاني (ت ٢٥٥هـ).

ثانيًا– نقد تحقيق نصوص معجمات التراث العربي:

وتحت هذا العنوان يناقش البحث المشكلة البحثية الأخرى التي تعترض وضع أساس نظري منهجي لتحقيق المعجمات العربية؛ حيث إن نقد تحقيق النصوص بوصفه "علمًا يقوم على نقد علم التحقيق بقواعد وأصول"[٣]– يستطيع أن يقدِّم بمجموع الأعمال التي ينجزها في فرع من الفروع رؤيةً شاملة عن خصوصية المنهج، وبسبب من ندرة أعمال نقد تحقيق المعجم كان من الصعوبة بمكان التوفُّر على إرساء قواعد منهجية لتحقيق المعجم العربي؛ مما دعا هذا البحث إلى الاستناد إلى علم نقد التحقيق أساسًا نظريًّا له في معالجة مصادر الدراسة.

ويقول الدكتور/ عبَّاس هاني الجرَّاخ مُعرِّفًا علم نقد التحقيق: "إذا كان التحقيق هو البحث في حقيقة النص، فإنَّ النقد كَشْف الحقيقة وجلاؤها، ويأتي متمِّمًا للتحقيق، بل هو: ضميره- إن صح التعبير- فالكتاب المحقق- مهما كانت ثقافة محققه وخبرته- يدخل ميزان النقد، وهو ميزان حساس ودقيق، وتأتي هذه الحساسية والدقة من أصحابه النقاد، وهم يرصدون الفوات والهنات، بالتصحيح والتقويم، بعد مراجعة الكتب المختلفة، مما يؤدي إلى النص السليم على وفق المنهج العلمي الرصين"(٤).

والدكتور/ الجرَّاخ هو أحد الأساتذة القليلين الذين اعتمدوا مصطلح (نقد التحقيق) باعتباره علمًا مستقلًا يخدم نصوص التراث العربي ويُطوِّر عملية تقديمها، وهو أحد الأساتذة القليلين- أيضًا- الذين اعتمدوا على نقد التحقيق في صك مناهج التحقيق للفروع المتخصصة. وثمة مصطلح آخر للدلالة على نقد التحقيق هو (تحقيق التحقيق) سكه الدكتور/ خالد فهمي في كتابه "دعم خصوصية النوع.. دراسة تطبيقية نقدية في تحقيق النصوص التراثية"(٥).

إن نقد تحقيق النصوص بوصفه دراسةً مستقلةً يمارسها المتخصصون لم يلق رواجًا يسمح له بالتخصص في فرع من فروع التراث التي شملها التحقيق. فهذا العلم ما زال بكرًا نظريةً وتطبيقًا، فمن حيث النظرية لم يتوفر مما كُتب عنها للبحث سوى ما ناقشه الدكتور/ الجراخ في كتابَيْه (في نقد التحقيق)(٦) و(تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها).

وأما التطبيق فبدأ نشاطه مبكرًا مع نشر الأعمال المحققة وتعدد طبعاتها وإتاحتها، وجاء هذا النشاط في معظمه تحت مسمى النقد العام والاستدراك والفوات وليس تحت مسمى مصطلح نقد التحقيق. ومن هذه الأعمال:

١) ضبط الشعر وإقامة أوزانه ومعانيه في المخطوطات التي تنشر، محمد عبد الغني حسن، مجلة معهد المخطوطات العربية، ج١، ١٩٧٢م.
٢) فوات المحققين (نقد لكتب محققة من التراث)، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠م. وكتب محققة... وفوائد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م، وكلاهما للدكتور/ علي جواد الطاهر.
٣) مع بعض الكتب المحققة، د/ يونس أحمد السامرائي، جامعة بغداد، ١٩٩٠م.
٤) بحوث في النقد التراثي، د/ هلال ناجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.

٥) في المصادر العربية، دراسات وتحقيقات، أحمد محمد عبيد، دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٦) في نقد التحقيق، د/ عباس هاني الجراخ، دار الشؤون الثقافية العامية، بغداد، ٢٠٠٢م.

٧) أوهام المحققين، د/ محمد حسين الأعرجي، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٤م.

٨) جهود المستشرقين في التراث العربي بين التحقيق والترجمة (ثلاثة أجزاء)، د/ محمد عوني عبد الرءوف، د/ إيمان السعيد جلال، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م- ٢٠١٥م. والجزء الرابع بمشاركة د/ هالة جمال القاضي، درة الغواص، القاهرة، قيد الطبع.

٩) في تحقيق النصوص ونقد الكتب، د/ خالد فهمي، دار الكتب المصرية، ط١، ٢٠١٣م، ودار الوادي، ط٢، ٢٠١٨م.

وقد ظهرت بعض الأعمال المعنية بنقد تحقيق فرع من الفروع وفقًا للانتماء المعرفي له، وقد رصدها البحث على النحو التالي[٧]:

١) نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللغة والأدب، أحمد مطلوب، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١، ج١، ١٩٨٢م، ص٩- ٤٩.

٢) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، د/ محيي هلال السرحان، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م.

٣) تحقيق المخطوطات الطبية ونشرها، سلمان قطاية، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ٢٩، ج١، ١٩٨٥م، ص٢٧٣- ٢٨٤.

٤) المستدرك على صناع الدواوين، د/ نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨م.

٥) المستدرك على دواوين الشعراء، د/ حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.

٦) تحقيق مخطوطات العلوم في التراث الإسلامي (الفلك/ والرياضات/ والطب)، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٩٩٩م.

٧) التراث العلمي العربي: مناهج تحقيقه وإشكلات نشره، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٨) المستدرك على صناع الدواوين، د/ عبد اللطيف حمودي الطائي، مكتب يُسري، بغداد، ٢٠٠٢م.

٩) دراسة تحقيقية نقدية لخمسة دواوين شعرية، د/ عبد الرازق حويزي، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٠) المستدرك على صناع الدواوين والمجاميع الشعرية الأندلسية، د/ محمد عويد الساير، القاهرة، ٢٠٠٨م.

١١) تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (التصوف/ والجغرافيا/ وعلم الكلام/ والتاريخ)، مؤسسة الفرقان، لندن، ٢٠١٤م.

١٢) جهود المستشرقين الإنجليز في تحقيق التراث اللغوي العربي، د/ هالة جمال القاضي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٥م. ويضم نقدًا لتحقيق (القاموس المحيط للفيروزآبادي، وجمهرة اللغة وصفة السرج واللجام وصفة السحاب والغيث لابن دريد، وكتاب الأفعال لابن القطاع).

١٣) تحقيق مخطوطات الفقه وأصوله والفتاوى والنوازل، مؤسسة الفرقان، لندن، ٢٠١٥م.

١٤) تحقيق مخطوطات علوم القرآن: الأصول والقواعد والمشكلات (علوم القرآن/ التفسير/ والقراءات)، مؤسسة الفرقان، لندن، ٢٠١٦م.

١٥) تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية وعلم الكلام (الحديث، والفقه، والفلسفة، وعلم الكلام)، مؤسسة الفرقان، لندن، ٢٠١٦م.

١٦) تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية، مؤسسة الفرقان، لندن، ٢٠١٦م. وفيه بحث متخصص في مشكلات تحقيق المخطوطات اللغوية لا سيما المعجمية للدكتور/ علي حسن البواب، فيه رصد لبعض مشكلات تحقيق معجمات مثل: لسان العرب، وتهذيب اللغة، والقاموس المحيط، وتاج العروس، وغيرها من معجمات المعاني والأبنية النوعية الصغيرة.

١٧) فوات الدواوين، د/ عباس هاني الجراخ، بيروت، ٢٠١٨م.

١٨) تحقيق النصوص التراثية من منظور الخصوصية.. مداخل وتطبيقات، د/ خالد فهمي، الوادي للثقافة والإعلام، القاهرة، ٢٠١٨م. ويضم نقدًا لتحقيق معاجم المصطلح الصوفي:

(كتاب فيه معنى الزهد لأبي سعيد الأعرابي ت ٣٤٠هـ- اصطلاحات الصوفية، واصطلاحات الشيخ محيي الدين بن عربي، وكتاب الإعلام بإشارات أهل الإلهام، ورسالة الكلمات الإنجيلية الناطقة بأمور جلية لابن عربي ت ٦٣٨هـ- اصطلاحات الصوفية، ورشح الزلال في شرح الألفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال، ولطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام لعبد الرزاق الكاشاني ت ٧٣٠هـ)[٨].

١٩) تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها (للمحققين العراقيين)، د/ عباس هاني الجراخ، درة الغواص، القاهرة، ٢٠١٩م. ويضم نقدًا لتحقيق (تاج العروس- كتاب العين، مختصر العين للزبيدي- مختصر العين للخطيب الإسكافي- المحيط في اللغة للصاحب بن عبَّاد- متخير الألفاظ لابن فارس- العباب الزاخر للصغاني- من شمس الأدب لأبي سعيد بن مهدي السمناني- التقفية في اللغة للبندنيجي- مجمل اللغة لابن فارس- بعض معاجم الضاد والظاء، والمقصور والممدود، وتقويم اللسان، والمذكر والمؤنث، والأمثال، والمثلث، والاشتقاق، والأضداد)[٩].

٢٠) دعم خصوصية النوع.. دراسة تطبيقية نقدية في تحقيق النصوص التراثية، د/ خالد فهمي، الوادي للثقافة، القاهرة، ٢٠٢٠م. ويضم: (معجمات ابن فارس اللغوية.. دراسة في تحقيق التحقيق- تحقيق معجمات مصطلحية علم الكلام عند المسلمين.. دراسة وصفية نقدية).

٢١) عدد من الكتب والأبحاث والمقالات التي تتوفر على نقد تحقيق نص بعينه، ومنها:

- تصحيح القاموس المحيط، أحمد تيمور، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٣هـ.
- تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م.
- نظرات في كتاب تاج العروس من جواهر القاموس، الشيخ حمد الجاسر، الرياض، ١٩٨٧م.

- النقد المعجمي وأثره في تحقيق كتاب العين المطبوع (القسم الأول) نقد معجمي في تحقيق ضبط ألفاظ العين، د/ علي خلف حسين العبيدي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد ٨، ديسمبر ٢٠١٥م.
- كتاب الأضداد للصغاني بين تقاليد التحقيق الاستشراقية والعربية.. دراسة وصفية نقدية، د/ هالة جمال القاضي، مجلة معهد المخطوطات العربية، عدد ٥٩، جزء٢، ٢٠١٥م. وللباحثة أيضًا نقد لتحقيق معجم كتاب الأفعال لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ) طبعة المستشرق جويدي ضمن تحقيقها للكتاب.

ولا يُنسى في ذلك دور المؤسسات العربية المعنية بالتراث العربي وتحقيقه في تقديم دورات علمية في تحقيق نصوص فرع بعينه من فروع العلم، وعلى رأس هذه المؤسسات معهد المخطوطات العربية، ومركز المخطوطات بمكتبة الأسكندرية، ومؤسسة الفرقان. ومما يذكر أيضًا دور بعض المؤسسات الجامعية في إجازة رسائل جامعية تختص بمجموع أعمال أحد المحققين، أو بمجموع جهود الاستشراق بفرع معرفي، مثل: مقارنة الأديان، والعقيدة، وغيرهما.

ويُلاحظ على القائمة السابقة ندرة المحاولات البحثية المتخصصة في نقد تحقيق فرع من فروع العلم، لا سيما النص المعجمي، وبينما ضمت بعض الأعمال السابقة نصوصًا معجمية عدت النص المعجمي نصًّا لغويًّا يشترك مع النصوص اللغوية الأخرى الصرفية والنحوية في منهجية التحقيق. وهذه المحاولات في معظمها استهدفت نصًّا بعينه في فرع ما، ولم تهدف إلى إرساء قواعد للتحقيق تفرضها طبيعة الخصوصية المعرفية.

وقد اختلفت منهجية نقد تحقيق المعجم من عمل لآخر؛ فقد استهدف بعضها نقد إجراءات التحقيق العملية؛ حيث استيفاء المحقق لمراحل التحقيق التي استقرت نظريًّا، مثل ما جاء به الدكتور/ الجراخ في كتابه تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها، ومنها ما استهدف النص المعجمي؛ حيث أخطاء التحرير والضبط والتوثيق والتعليق، مثل ما جاء به الأستاذ/ عبد السلام هارون في كتابه تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب، ومن هذه الأعمال أيضًا ما جمع بين المنهجين، فتتبع إجراءات التحقيق وضمَّنها استدراكات وتنبيهات.

ورغم ما قدَّمه هؤلاء وغيرهم من محاولات تضع ملامح منهجية لنقد التحقيق قد تعاملت مع النص المعجمي باعتباره نصًّا فحسب، ولم تثمر منهجًا متمايزًا يحفظ للنص المعجمي خصوصيته واختلافه. يقول الأستاذ/ إبراهيم الإبياري عن مناهج التحقيق إثر تحقيقه لمعجم تهذيب اللغة للأزهري: "لقد انتهيت إلى رأي وتثبت إلى أن كتب اللغة [المعاجم] ذات منهج خاص، وأن هذا المنهج يختلف عنه في كتب أخرى ذات لون آخر. وفرق بين التخريج لنص أدبي يستلزم الاستقصاء في ذكر الروايات المختلفة؛ وبين إقامة النص اللغوي على السلامة التي لا تحتمل التخريج والتأويل..."(١٠). وقد تثبتت الباحثة أيضًا من ذلك الرأي بعد تجربتها في تحقيق إحدى أمهات المعاجم العربية النوعية، وكان هذا البحث– بين يدي القارئ– إحدى توصيات الدراسة والتحقيق للمعجم العربي.

ومن مجموع المحاولات السابقة– للكُتَّاب والباحثة– في نقد تحقيق المعجم يرى البحث أن نقد تحقيق المعجم يجب أن يشتمل على وجْهَيْن، الأول: **نقد التحقيق الخارجي** الذي ينصب على الجهاز النقدي (إجراءات التحقيق العملية)، **ونقد التحقيق الداخلي** الذي يستهدف النص المعجمي من حيث التحرير والضبط والتعليق والتوثيق.

والبحث بصدد نقد تحقيقات معجمات عينة الدراسة، للوصول إلى منهج منضبط لتحقيق المعجم بشكل عام مراعيًا خصوصية التصنيف المعجمي في التراث العربي؛ لذلك يستند البحث إلى منهجية نقد التحقيق لوضع قواعد تحقيق المعجم.

ثالثًا– النقد المعجمي:

إن النقد المعجمي dictionary criticism بوصفه فرعًا من البحث المعجمي Dictionary research لا ينفصل عن نقد تحقيق المعجم لا سيما نقد التحقيق الداخلي، فكلاهما مَعْنيٌّ بدراسة المعجم، مما أدى إلى تصور بعض الدارسين أن كليهما يؤدي الدور نفسه.

فمن الباحثين من استخدم مصطلح (النقد المعجمي) بهدف نقد تحقيق النص الداخلي، مثل الدكتور/ علي العبيدي في بحثه المعنون (النقد المعجمي وأثره في تحقيق كتاب العين المطبوع.. نقد معجمي في تحقيق ضبط ألفاظ العين)(١١)، ويرصد فيه قائمة من تعليقات

محققَيْ كتاب العين- إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي- على ضبط بعض الألفاظ، فيصححها ويُثْبت عدم دقة هذه التعليقات التي توثق النص من مصادر أخرى تخالف كتاب العين وتضيف إليه في بعض الأحيان، فهذا البحث يعد من أبحاث نقد التحقيق بوجهه الداخلي الذي يستهدف النص المعجمي فقط، ويرصد تعليقات المحقق وتوثيقاته وتوجُّهه في تحرير النص وضبطه.

كما أطلق الدكتور/ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي مصطلح (النقد المعجمي) على عناية أحمد تيمور بالقاموس المحيط؛ حيث قال إنه "كتاب في النقد المعجمي"(١٢)، في حين أنه رصْدٌ للأغلاط الواردة في طبعة القاموس عن مطبعة بولاق سنة ١٣٠٣هـ، وهو ما يعد من باب نقد التحقيق أيضًا.

أما **النقد المعجمي** فهو "يُعْنى بوصف المعجمات والأعمال المرجعية وتقييمها، وقد يحتوي على دراسة عن العمل المرجعي، ومقارنات بينه وبين الأعمال المشابهة، مع تقييم قيمتها بالنسبة إلى المستعملين"(١٣). فإن عناية النقد المعجمي أوسع وأشمل من توجُّه نقد التحقيق الداخلي، فالنقد المعجمي يجيب عن أسئلة مثل: "ما الأهداف المرجوة من معجم معين؟ وما خصائصه؟ كيف يعرض محتواه؟ كيف تُبنى فئات المعلومات؟"(١٤).

وبما أن النقد المعجمي مَعْنيٌّ بالوصف والتقييم والمقارنة، فإن البحث يتخذ منه منهجًا في النظر إلى المعجمات- عينة البحث- وتحديد ما يناسب طبيعة تصنيفها من قواعد بالاشتراك مع منهج نقد تحقيق المعجم الذي حدده البحث.

ولا نبالغ إذ نقول إن المحقِّق الذي يتوفَّر على تحقيق أي معجم عربي لا بد أن يكون ناقدًا معجميًّا بالأساس؛ وما منهج تحقيق النصوص سوى إجراءات يسهل تحصيلها وتنفيذها، لكن طبيعة المعجم العربي بأنواع تصنيفه المعقدة تفرض على المحقق منهجًا ينضح به المعجم نفسه. ولعل بين جل هذه الأنواع سمات مشتركة في منهج التحقيق وأخرى مختلفة. يقول الدكتور/ أحمد مطلوب: إن "مادة الكتاب تُوجِّه المحقق أحيانًا إلى وِجْهة تقتضيها طبيعة الموضوع"(١٥).

***

مراحل تحقيق النص المعجمي

إن عملية التحقيق تمر بمراحل محددة استقرت نظريًّا وعمليًّا منذ عقود، وهي المراحل نفسها التي يتبعها الباحث لنقد تحقيق النص. وتشمل المراحل إجمالًا ما يلي: اختيار النص، وجمع النسخ الخطية ووصفها، وتحرير النص وضبطه، والتعليق على النص الذي يشمل التوثيق والتخريج، ومكملات التحقيق التي تشمل تقديم النص (ترجمة المؤلِّف– توثيق العنوان، ونسبة النص إلى صاحبه– التعريف بالمؤلف– دراسة النص)، وصناعة الكشافات، والملاحق.

ويركز البحث على بعض المراحل دون غيرها؛ لما تكشَّف له من أنها الخطوات التي تميز منهج تحقيق النص المعجمي عن غيره من النصوص العربية، وذلك بالاستناد إلى ما أقره البحث في تصنيف معجمات التراث العربي، واتخاذه من نقد التحقيق والنقد المعجمي أساسًا نظريًّا، ويحدد البحث المنهج في الخطوات التالية:

١) اختيار النص المعجمي.
٢) جمع مخطوطات النص المعجمي.
٣) تحرير النص المعجمي.
٤) ضبط النص المعجمي وتوثيقه.

٥) تخريج شواهد النص المعجمي.
٦) صناعة كشافات النص المعجمي.
٧) دراسة النص المعجمي.

إن التجربة العملية أثبتت أن عمل المحقق لا يخضع إلى الترتيب دائمًا، وإنما يكون العمل على التوازي في أحيان كثيرة، فإذا كان اختيار النص وجمع النسخ الخطية لهما صدارة الترتيب بطبيعة الحال، فإن ضبط النص يتزامن العمل فيه مع توثيق النص، ورغم أن دراسة النص جزء من مكملات التحقيق التي يكون ترتيبها متأخرًا في عملية التحقيق فإن دراسة النص تتم بالتوازي مع كل مراحل التحقيق وإنْ كُتِبَت لاحقًا بتقديم النص. فقد جمع البحث بين بعض المراحل كالضبط والتوثيق، وانفرد بالحديث عن بعضها كالتحرير، والدراسة.

***

(١)اختيار النص المعجمي:

إذا نظرنا إلى التحقيق باعتباره علمًا لا مهنةً سنجد أنه علم مساند للباحث المتخصص في أحد فروع التراث العربي، فالباحث يلجأ إلى التحقيق عندما يقع له في أثناء دراسته نص مخطوط أو نص مطبوع بحاجة إلى إعادة النشر لظهور نسخ خطية جديدة معتبرة له، أو لأنه لم ينشر نشرًا علميًّا مخدومًا بجهاز نقدي، أو غير ذلك من الأسباب التي تسوّغ إعادة النشر. أما التحقيق لأجل التحقيق، والبحث عن أي نص لتطبيق نظرية التحقيق عليه فهذا مما يخرج من نطاق العلم إلى نطاق المهنة. يقول الدكتور/ أحمد مطلوب: "ليس التحقيق إخراج أي كتاب يقع بيد المحقق، وإنما هو الرغبة والثقافة والشعور بالعبء العظيم الذي يحمله أبناء هذا الجيل الذين يرون في تراث أمتهم ثروة كبيرة وزادًا عظيمًا"(١٦).

ومن ثمَّ فإن اختيار النص المعجمي نابع من عمل المعجمي المتخصص في التراث اللغوي العربي، فتحقيق النص المعجمي يستوجب معرفة المحقق بتصنيف معجمات التراث العربي، وبناها، وأهدافها، بالإضافة إلى إدراك طبيعة التأليف المعجمي في التراث العربي التي تتداخل مع مصنفات لغوية أخرى، فهناك عدد من المحققين الذين تعاملوا مع المعجم

العربي باعتباره نصًّا لغويًّا وحسب، مثل محقق (النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري) الذي عدّه كتابًا في اللغة فقط[١٧]، ومحقق معجم (كفاية المتحفظ في اللغة لابن الأجدابي) الذي عدّ المعجم كتابًا في ضبط العربية وتحديد دلالة الألفاظ على حد قوله[١٨] دون أي تصريح لكونه معجمًا، وكلاهما– النوادر وكفاية المتحفظ– معجم معاني من البنية العظمى.

وتحديد ماهية الكتاب المحقق أولى أُسس اختيار النص، والمتخصص في الدرس اللغوي والمعجمي يستطيع أن يحدد النص المعجمي ويفرق بينه وبين النصوص اللغوية الأخرى، ولا نبالغ إذ نقول إن كتب اللغة الأولى في التراث العربي هي معجمات أبنية أو معاني، وسبب عدها من غير المعجمات هو انتماء بنية أكثرها إلى البنية العظمى أو البنية الصغرى، فتنحي البنية الكبرى الألفبائية أو التقفية أو غيرها أدى إلى استبعاد تصنيفها المعجمي من قبل بعض المحققين.

وهناك من محققي نصوص المعجمات الأولى من أدرك هذا التصنيف، مثل محقق (فعلت وأفعلت للسجستاني) الذي ناقش موضوع الكتاب في تقديم النص، وانتهى إلى أن هذا المصنف ينتمي إلى "كتب الأفعال وهذه تدخل في عداد معجمات اللغة"[١٩] على حد قوله، ورغم أن المحقق أقر بمعجمية هذا النص فإنه لم يحدد شبكة علاقات النص التي تحدد انتماءه إلى معجمات البنية العظمى للأبنية.

وتحديد شبكة علاقات النص هي خطوة أخرى من أسس اختيار النص، لا سيما النص المعجمي، لأن علاقات النص المعجمي متشعبة ومتشابكة، وقد حدد البحث انتماء النص المعجمي إلى نوعين من التصنيف: البنية المعجمية، والهدف المعجمي. فعند اختيار المحقق للمعجم يجب أن يدرك موقع هذا المعجم بين معجمات التراث العربي، حتى يستطيع أن يحدد منهج التحقيق المناسب لهذا النوع الذي يختلف وفقًا للبنية والهدف في بعض أجزائه كما سيوضح البحث في المراحل اللاحقة لاختيار النص.

وقد سار عدد من المحققين على نهج تحديد علاقات المعجم بتقديم النص على إثر إدراكه لطبيعة التصنيف المعجمي العربي، ومنهم: الدكتور/ رمضان عبد التواب في تحقيق (الغريب المصنف لأبي عبيد)[٢٠]، والدكتور/ رمزي منير بعلبكي في تحقيق (جمهرة اللغة

لابن دريد)[٢١]، والدكتور/ أحمد مختار عمر في تحقيق (ديوان الأدب للفارابي)[٢٢]، صحيح أن هؤلاء لم يبينوا انتماء هذه المعجمات وفقًا للتصنيف الذي حدده البحث، لكنهم وضَّحوا موقع المعجم بين السابق عليه واللاحق، ومكانته، ومنهجه، ومصادره، وتأثيره في الخالفين، وكل هذا يرجع إلى أن هؤلاء المحققين هم معجميون بالأساس، ومن أشهر اللغويين العرب في العصر الحديث الذين عنوا بالمعجم العربي.

فثمة علاقة وثيقة بين اختيار النص من جهة وثقافة المحقق من جهة أخرى، فثقافة المحقق ليست فقط إلمامه بأدوات التحقيق ومصادره وخبرته العملية، وإنما إلمامه بتخصصه العلمي الذي يوقع له النص المختار، ويوفِّر له إمكانية التصنيف والنقد والدراسة، وهو ما يبرز في دراسة النص المعجمي التي يقدمها المحقق جزءًا من تقديم النص، والتي رصد البحث منها إدراك المحقق للتصنيف المعجمي العربي وشبكة علاقاته.

وبناءً على ما سبق يخضع اختيار النص المعجمي إلى معيارين أساسين، أولهما: أن يكون المحقق لغويًّا معجميًّا، وثانيهما: تحديد انتماء النص المعجمي المختار وفقًا للتصنيف المعجمي الذي ارتضاه البحث.

(٢) جمع مخطوطات النص المعجمي:

إن إجراء جمع النسخ الخطية ووصفها بشكل عام أمر مشترك في كل تحقيقات نصوص التراث العربي، ولا يختلف جمع النسخ الخطية للمعجم العربي عن جمعها لأي مُؤلَّف آخر في أي فرع من الفروع. وقد رصد البحث بعض مشكلات يمكن أن تواجه محقق النصوص المعجمية من خلال عينة الدراسة والتجربة العملية وعالجها في النقاط التالية:

(١/٢) كِبَر حجم المخطوط المعجمي:

تميز التأليف المعجمي العربي بعدد من الأمور أدت إلى طول المصنفات المعجمية منها الجمع والحصر والتصنيف والشرح والاستشهاد، وقد ظهر هذا التميز مبكرًا في أوائل المعجمات العربية (كتاب العين للخليل بن أحمد) الذي ينتمي إلى البنية الكبرى الصوتية من معجمات الأبنية، تلك البنية التي قامت على حصر ألفاظ اللغة؛ فضمَّ المعجم مادة لغوية ضخمة. ولعل كبر حجم المخطوط الذي يحوي هذه المادة الضخمة يشوبه الخَرْم أو البتر

على مر العصور، صحيح أن هذا الأمر يقع لمخطوطات كثيرة بأحجام مختلفة، لكن كبر الحجم يجعل احتمالية الخرم والبتر والفقدان أكبر، لا سيما أن هذه المعجمات الضخمة ظلت لقرون طويلة متداولة في صورتها المخطوطة التي يصعب حملها وتناولها أثناء البحث والدراسة. ويُذكَر أن كثيرًا من المستشرقين في طبعاتهم الأولى للتراث العربي كانوا يرجعون إلى المعجمات الضخمة المخطوطة في توثيق النصوص وضبطها، مثل كتاب العين للخليل بن أحمد، ولسان العرب لابن منظور، وغيرهما مما لم يكن طُبِعَ آنذاك.

وقد يؤدي كبر حجم المخطوط أيضًا إلى تقسيم الناسخ المخطوط إلى أجزاء؛ لأنه ينسخ على مراحل لطوله، وحتى يسهل حمله ومقابلته على الأصل، ومن هذا إحدى نسخ (كتاب العين للخليل بن أحمد) التي اعتمدها المحققان مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وهي "نسخة مكتبة المتحف المرموز لها بالحرف (س)... وهي مقسومة نصفين متعادلين تقريبًا، يقع النص الأول في ثلاث ومئتي لوحة، والنصف الثاني في ثمان وتسعين ومئة لوحة"[٢٣]. وكذلك الحال في نسختين من (كتاب الأفعال لابن القوطية)، الأولى نسخة كاملة في ١٢٠ ورقة مقسمة إلى ثمانية أجزاء، والأخرى في ٣٣٥ ورقة مقسمة إلى أربعة أجزاء، ومفقود بقية أجزائها[٢٤]. وكثرة الأجزاء في النسخة الثانية مع كبر حجم النسخة أدى إلى فَقْد أجزاء منها، والأجزاء المفقودة تعادل في عدد أوراقها الأجزاء المتوفرة؛ مما يعني أن هذه النسخة كاملة يصل عدد أوراقها إلى ٦٧٠ ورقة، وهذا رقم كبير جدًّا بالنسبة إلى مخطوط منسوخ في القرن السادس الهجري؛ حيث يصعب حمله والحفاظ عليه كاملًا لقرون طويلة.

ومما يترتب على كبر حجم المخطوط المعجمي أيضًا صعوبة الاستناد إلى كل المخطوطات المتوفرة للتحقيق، لا سيما إن كانت كثيرة العدد، ولم يتوفر عليها إلا محقق واحد، مما يتوجب على محقق النص المعجمي تصنيفها واختيار بعضها وفقًا لمنزلة النسخ، وفي حال صعوبة الاستبعاد وضرورة الاعتماد على عدد كبير من النسخ لنص معجمي ضخم يتحول العمل في التحقيق من عمل فردي إلى عمل جماعي، لا سيما في إجراء مقابلة النسخ.

وقد قامت بعض تحقيقات النصوص المعجمية على العمل المشترك بين محققَيْن أو أكثر، مثل تحقيق (كتاب العين للخليل بن أحمد) الذي توفر عليه مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وكذلك تحقيق (كتاب الأفعال لابن القطاع الصقلي ت ٥١٥هـ) الذي توفر عليه مجموعة من مصححي دائرة المعارف العثمانية مع المستشرق فريتس كرنكوف[٢٥]. ومن ثم فإن تحقيق نصوص المعجمات العربية الضخمة يستوجب العمل المشترك، أو تبني إحدى المؤسسات العلمية له.

(٢/٢) تصنيف المعجمات في فهارس المخطوطات:

يواجه محقق نصوص المعجمات العربية مشقة عند البحث في فهارس المخطوطات عن النسخ المخطوطة لأحد المعجمات العربية، وذلك لسببين:

الأول ضم المعجمات مع كتب اللغة بشكل عام، وعدم إدراجها تحت عنوان منفصل باسم المعجمات، وقد وقع لنا العديد من فهارس المخطوطات على هذا النحو، منها فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية؛ حيث إنه وضع بابًا تحت عنوان "علم اللغة"[٢٦] أدرج فيه المعجمات العربية مع كتب اللغة كافةً، ولم يشر الفهرس في عرض بيانات المخطوط إلى أنه من المعجم أو غير ذلك، وكذا الحال بفهرس مخطوطات دار الكتب المصرية؛ حيث توجد المعجمات تحت عنوان "اللغة العربية ويشتمل على الكتب المؤلفة في علمي الاشتقاق والتعريب"[٢٧]. وجدير بالذكر أن هذا التعميم في عنونة المعجمات العربية ورد لدى بروكلمان في تاريخ الأدب العربي أحد أكبر المصادر للبحث عن أماكن المخطوطات العربية، فقد وضع بابًا عامًا بعنوان "علم اللغة"[٢٨] وصنف تحته علماء اللغة وفقًا للبقعة الجغرافية، ثم مؤلفات كل عالم التي يأتي من ضمنها المعجمات دون إشارة في بيانات المخطوط.

أما السبب الثاني الذي يصعب من عمل المحقق فهو التصنيف الخاطئ لمخطوطات المعجمات العربية، حيث إدراج بعض المعجمات ضمن أبواب غير صحيحة، وطالما يحدث ذلك مع معجمات الأبنية، لا سيما الأبنية النوعية من الأسماء أو الأفعال، ومن ذلك معجم (فعلت وأفعلت للزجاج)، ومعجم (كتاب الأفعال لابن القوطية) المصنفان بفهرس مخطوطات مركز جمعة الماجد تحت عنوان "فهارس مخطوطات الصرف"[٢٩]، وكلاهما من معجمات

الأبنية، ومعجم الزجاج من البنية الكبرى الألفبائية، ومعجم ابن القوطية من البنية الكبرى النادرة.

وكلا السببين السابقين يحتمان على المحقق البحث في كل موضوعات اللغة للوصول إلى المخطوط المراد، مما يزيد من مشقة محقق المعجم العربي.

(٣/٢) معجمات من منزلة نسخ النص:

تختص المعجمات العربية بالجمع والنقل عن غيرها من المصنفات العربية، فالمعجم العربي مصنَّف وليس مؤلَّفًا؛ لاعتماد صاحبه على جمع اللغة المتوفرة له وتصنيف معجمه وفقًا لإحدى البنى المعجمية التي يراها ملائمة لهدفه وعصره. وقد ذكر كثير من أصحاب المعجمات العربية المصادر المعجمية التي اعتمدوا عليها ونقلوا منها، وهذا ما جعل بعض المعجمات بمنزلة النسخ الأصلية للمعجمات التي نقلت عنها، لا سيما إنْ كان صاحب المعجم الناقل معاصرًا لصاحب المعجم المنقول عنه أو تلميذًا مباشرًا له أو غير مباشر، فضلًا عن المعجميين أصحاب المختصرات والشروح والتهذيب على المعجمات السابقة عليهم. ومن ثم فإن جمع النسخ الخطية في تحقيق النصوص المعجمية يشمل المصنفات المعجمية التي نقلت عنها تهذيبًا أو اختصارًا أو شرحًا أو مصدرًا من مصادر التصنيف. وقد يزيد من أهمية هذا الاعتماد على النصوص المعجمية الناقلة– أن تتوفر للنص المحقق نسخ خطية متأخرة عن زمن النصوص الناقلة، مما يجعل منزلة المعجم الناقل أعلى وأقيم، لا سيما إن كان تحقيقه مستندًا إلى نسخ خطية متقدمة ومقتربة من زمن تأليفه.

ومن أمثلة ذلك تحقيق معجم (كتاب الأفعال لابن القوطية) الذي هذبه كل من السرقسطي وابن القطاع وأضافا إليه مع اتباع بنية كبرى مغايرة، مما اضطر محققة النص إلى الاستئناس بهما في المقابلة بوصفها نسخًا للنص(٣٠).

يقول الدكتور/ علي حسين البواب: "ألسنا متفقين على أن مختصرات الكتاب وشروحه والكتب التي أفاد منها وأفادت منه نسخ أخرى معينة في التحقيق؟"(٣١). وقد دعا الدكتور/ البواب– على إثر هذا السؤال– المحققين إلى مراجعة المصادر المتصلة بمحققاتهم، وأن

يتوقفوا أمام التوهيمات والمؤاخذات، وأن يبينوا ما حدث في هذه المصادر، ولربما اعتمد أصحاب المختصرات والشروح نسخًا غير دقيقة[٣٢].

فمن جهة أخرى تحقيق المعجم الناقل أو الشارح أو المختصر يستوجب أيضًا الاعتماد على المعجم المصدر بوصفه نسخةً أصليةً، وهذا ما لم يكن حاضرًا في كثير من المعجمات المتأخرة، فعلى سبيل المثال معجم (مختصر العين للزُّبَيْدي) لم يعتني محققاه بكتاب العين نسخة أصلية في المقابلة والتوثيق، وإنما اعتنيا بمعجمات أخرى وضعا لها رموزًا مع مخطوطَيْ النص المستند إليهما، وهذه المعجمات هي: المحكم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزَّبِيدي[٣٣]، وهذا يعد خللًا في الاستناد إلى النسخ الخطية ومصادر التوثيق، بالإضافة إلى أنه عدم إدراك لمصادر النص وشبكة علاقاته. وعلى خلاف ذلك نجد محقق (كتاب الأفعال للسرقسطي) يتخذ من طبعة معجم (كتاب الأفعال لابن القوطية) نسخةً في المقابلة والتوثيق[٣٤] مع منحها رمزًا في التعليق على النص؛ لأن أفعال السرقسطي تهذيب لأفعال ابن القوطية.

ولا شك أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين إشكالية الاستناد إلى معجمات أخرى بوصفها نسخًا من جهة، وشبكة علاقات النص بوصفها معيارًا لاختيار النص المعجمي من جهة أخرى، وهذا يؤكد تداخل خطوات عملية التحقيق وتزامنها، وأنها ليست خطوات متتابعة دون ترابط.

(٣) تحرير النص المعجمي:

يُعرف مصطلح (التحرير) في علم المخطوطات بأنه: "الضبط والتقويم والإصلاح والتجديد، ونقل الكتاب من سواد النسخة إلى بياض، أو خلوصه من الكدر وصفاء ما عليه"[٣٥]، وأنه "كتابة أنيقة، ونسخ، وتدوين، وكتابة دقيقة خالية من العيوب"[٣٦]. وبعلم تحقيق النصوص يطلق عليه الأستاذ/ عبد السلام هارون مصطلح (الإخراج الطباعي)، ويشمل: كتابة النص بخط واضح لا لبس فيه، وعلامات الترقيم التعبيرية، والترقيم العددي، تنظيم الفِقار والحواشي، وتجنب التعقيدات الطباعية[٣٧].

ولأن النص المعجمي نص خاص في شكله عن غيره من نصوص التراث العربي كان لا بد من مراعاة هذه الخصوصية في آلية تقديمه للقارئ، فضلًا عن تنوع بنى المعجمات

العربية وأهدافها؛ حيث إن تحرير النص المعجمي يتأثر بنوع التصنيف المعجمي الذي ينتمي إليه المعجم المراد تحقيقه، وهذا التأثر هو الذي دعا الباحثة إلى وضع رؤية في تصنيف معجمات التراث العربي مستندة إلى أساس نظري(٣٨).

فقد شهد التراث المعجمي العربي ستة أنواع من البِنَى المعجمية، تشمل ثلاثة أنواع من الوظائف المعجمية، هي:

١) البنية الكبرى الصوتية وتضم معجمات من الأبنية.
٢) البنية الكبرى الألفبائية وتضم معجمات من الألفاظ والمعاني والأبنية.
٣) البنية الكبرى على نظام التقفية وتضم معجمات من الألفاظ والمعاني والأبنية.
٤) البنية الكبرى النادرة وتضم معجم أبنية.
٥) البنية العظمى وتضم معجمات من المعاني والأبنية.
٦) البنية الصغرى وتضم معجمات من المعاني والأبنية.

ويركز البحث على مسائل بعينها تبين بنية المعجم ووظيفته، وهي: تقسيم الصفحة والترقيم العددي، والعنونة والتفقير وحجم الخط، وتغيير البنية المعجمية.

(١/٣) تقسيم الصفحة والترقيم العددي:

إن تقسيم صفحة النص المطبوع نوعان، الأول: التقسيم العرضي بين المتن والهامش، والتقسيم الطولي للمتن إلى نهرَيْن أو أكثر.

أما **التقسيم العرضي** فهو شكل مألوف لنصوص التراث العربي المطبوعة، لكن بعض المعجمات العربية تفرض تقسيم الهامش إلى نصفين، الأول: لتوثيق المدخل المعجمي، والثاني: لتعليقات المقابلة والتخريج وغيرهما مما يقتضيه النص، ويستدعي ذلك إدراج ترقيم عددي تسلسلي للمداخل يكون إشارة مرجعية في هامش التوثيق، ويدرج الترقيم العددي المعتاد الذي يبدأ في كل صفحة جديدة بالهامش الثاني.

ولأن محققي نصوص المعجم العربي لم يهتموا بتوثيق كل المداخل المعجمية فلم ينتشر وجود هذا الهامش الأول الذي نرى ضرورة حضوره لأسباب يناقشها البحث في باب (ضبط النص المعجمي وتوثيقه)، ويبدو أن غياب هذا الهامش لدى محققي المعجم يرجع

إلى كبر حجم المعجمات العربية وعدد مداخلها الضخم؛ لذلك كان هذا الهامش حاضرًا في بعض المعجمات المطبوعة صغيرة الحجم نسبيًّا، مثل (كتاب الأفعال لابن القوطية) تحقيق الباحثة، وقد وضحت منهج هذا الهامش وإشارته المرجعية بالكشافات أيضًا، و(لحن العوام للزُّبيدي) تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب الذي لم يذكر حضور هذا الهامش في منهج التحقيق رغم حاجة المستعمِل إلى توضيحه لعدم اعتياده عليه[٣٩]. وكلا المعجمين ينتمي إلى بنية معجمية عاجزة من منظور المستعمِل، فكتاب الأفعال من البنية الكبرى النادرة التي لم يتبنَها إلا ابن القوطية، بالإضافة إلى تبويب المداخل وعدم ترتيب الحرف الثاني والثالث، مما جعل لترقيم المداخل عدديًّا ووجود إشارتها المرجعية بالكشافات ضرورة من منظور المستعمل. أما معجم لحن العوام فهو من معجمات البنية الصغرى؛ أي أنه لم يعتمد أي ترتيب للمداخل أو أي تبويب لها، ورغم ذلك لم يُفَعِّل الدكتور/ رمضان هذا الترقيم العددي في الإشارة المرجعية بالكشافات، واكتفى بتفعيله بهامش التوثيق.

وهناك مَن اعتمد ترقيمًا للمداخل المعجمية دون اعتماد هامش منفصل للتوثيق، وورد هذا في تحقيق المستشرق أوجست هفنر لمعجمات الأضداد الأربعة (أضداد الأصمعي، وأضداد السجستاني، وأضداد ابن السكيت، وأضداد الصغاني)[٤٠]، وقد جمع هفنر هذه المعجمات في مجلد واحد، وأدرج ترقيمًا عدديًّا موحدًا لكل المداخل المعجمية بالكتب الأربعة التي وصل عددها إلى (٧٠٦) مدخلًا، وقد أفاد من هذا الترقيم بوصفه إشارة مرجعية في الهامش إلى ورود المدخل بكتب الأضداد الأخرى، كما أفاد منه إشارةً مرجعية بالكشافات. وتنتمي معجمات الأضداد الثلاثة الأولى إلى البنية الصغرى؛ مما فعّل الإفادة من الترقيم العددي للمداخل في الوصول إلى المدخل من خلال اسخدامه إشارة مرجعية بالكشافات، أما أضداد الصغاني فينتمي إلى البنية الكبرى الألفبائية التي روعي فيها الحرف الثاني والثالث، وقد أفاد الترقيم العددي في ربط مداخل الصغاني بمداخل المعجمات الثلاث الأولى بالهامش[٤١].

وقد ورد من محققي النص المعجمي ترقيم عددي لم يفد منه المستعمِل من أي وجه، كما ورد في تحقيق (كفاية المتحفظ لابن الأجدابي)؛ حيث آثر محقق النص إدراج ترقيم عددي للمداخل المعجمية، واستخدمها إشارةً مرجعية في الهامش للتعليقات التي اقتصرت

على الشواهد الشعرية التي وردت فيها المداخل، كما استخدم ترقيمًا عدديًّا تسلسليًّا لإثبات فروق النسخ فقط[٤٢]. ومن المفترض أن يكون محقق النص المعجمي واعيًا بمدى الإفادة من الأدوات الإجرائية المتاحة له، وكيفية توظيفها من منظور المستعمِل.

أما **التقسيم الطولي** لصفحة النص المعجمي المطبوع لنهرَيْن أو أكثر، فهو مما تنفرد به النصوص المعجمية، لا سيما المعجمات كبيرة الحجم؛ لأسباب تتعلق في أغلبها بظروف الطباعة، على أنني أرى في هذا التقسيم نوع إفادة من منظور المستعمل، وتنحصر هذه الإفادة في تفضيل المستعمل للمعجمات المطبوعة في مجلد واحد عن تلك التي في أكثر من مجلد، وهذه سمة من سمات صناعة المعجم الحديث[٤٣]. ورغم أن هذا التقسيم لا يؤدي بدوره إلى ضم معجمات التراث العربي الضخمة في مجلد واحد فإنه يضمن عددًا محدودًا من المجلدات.

ويرصد البحث هذا التقسيم في تحقيق معجمات كبرى، مثل: (كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني) تحقيق إبراهيم الإبياري، و(جمهرة اللغة لابن دريد) تحقيق د/ رمزي منير بعلبكي، و(ديوان الأدب للفارابي) تحقيق د/ أحمد مختار عمر، و(الصحاح للجوهري) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

وارتبط هذا التقسيم في هذه المعجمات بهامش علوي به الجذر اللغوي لمداخل الصفحة، أو عنوان الباب سواء أكان الحرف الهجائي بمعجمات الألفاظ أو بناء الفعل أو الاسم بمعجمات الأبنية، وهذا مما ييسر على المستعمِل الوصول إلى المدخل المراد بمعجمات الألفاظ، كما في معجمَي الجيم والصحاح، وييسر تحديد البناء الذي ينتمي إليه المدخل بمعجمات الأبنية، كما في ديوان الأدب للفارابي.

أما (جمهرة اللغة لابن دريد)- تحقيق الدكتور/ رمزي بعلبكي- فإخراجه الطباعي لشكل الصفحة كان مثاليًّا للمستعمل من عدة أوجه:

- أولها تقسيم الصفحة الطولي الذي امتد إلى تقسيم الهامش السفلي والعلوي معها، مما جعل الصفحة الواحدة تبدو للمستعمل صفحتين منفصلتين.

- وثانيها إدراج الجذر اللغوي بالهامش العلوي مساعدة للمستعمل في الوصول إلى المدخل في ظل البنية المعجمية الألفبائية التدويرية غير المعتادة للمستعمل القديم والمعاصر.
- وثالثها إدراج هامش جانبي إلى اليمين عند بداية تقليب الجذر الموضح بالهامش العلوي، فمثلًا الجذر (جرر) الوارد بالهامش الأعلى هو الأصل، والجذر (رجج) الوارد بالهامش الجانبي هو تقليب من الجذر الأصلي(٤٤)؛ وهذا ييسر كثيرًا من استعمال معجمات الأبنية التي اتخذت من التقليب نظامًا لها.

إن معجم جمهرة اللغة لابن دريد من معجمات الأبنية التي كانت تهدف إلى حصر اللغة وبيان قوتها الاشتقاقية والمستعمَل منها، لذا فإن مراعاة منظور المستعمل محدودة جدًّا من قبل مصنفي هذا النوع من المعجمات، ومن هنا يأتي دور المحقق الذي يعيد تقديم المعجم في صورة طباعية مراعية لمنظور المستعمل، وفي الوقت نفسه توضح البنية المعجمية والهدف المعجمي، وهذا ما تجلى في تحقيق الدكتور/ بعلبكي بوصفه محقِّقًا معجميًّا.

إن إخراج صفحة المعجم المطبوع بتقسيمها العرضي والطولي وترقيمها العددي يتعدى كونه أمرًا طباعيًّا يخضع إلى هوى الناشر، وإنما هو عمل محقق معجمي مدرك لتصنيف المعجم الذي يحققه، ويستطيع أن يوظف أدواته الإجرائية لخدمة المستعملين بنوعَيْهم، المستعمِل الباحث، والمستعمل المعجمي.

(٢/٣) العنونة والتفقير وحجم الخط:

إن عنونة النص وتفقيره من أسس تحرير النص المخطوط، وللنص المعجمي خصوصية يجب مراعاتها في تمييز العناوين والفقرات مع تنوع حجم الخط، ويرصدها البحث على النحو التالي استنادًا إلى معيارَي البنية المعجمية من جانب والهدف المعجمي من جانب آخر:

من حيث البنية المعجمية:

بالنسبة إلى معجمات **البنية الكبرى** بكل أنواعها (الصوتية- الألفبائية- التقفية- النادرة)، يكون عنوان الباب (الحرف) عنوانًا رئيسًا في وسط الصفحة بخط أكبر حجمًا، أما المدخل فهو عنوان جانبي بخط غليظ، ثم علامة الشارحة، ثم شرح المدخل كاملًا بفقرة

واحدة، وكل مدخل جديد بفقرة جديدة. وهناك من المحققين من يضع الجذر اللغوي عنوانًا بسطر منفصل قبل المدخل وشرحه، مثل الدكتور/ بعلبكي في تحقيق (جمهرة اللغة لابن ودريد)، وأحمد عطار بتحقيق (الصحاح للجوهري).

أما معجمات **البنية العظمى** فيتم إبراز عناوين الأبواب ببداية صفحة جديدة ووسطها، وتبدأ المداخل المعجمية من بداية السطر، ويلحق بها الشرح بالفقرة نفسها كما في معجمات البنية الكبرى. لكن معجمات البنية العظمى فيما وصل إلينا تبدأ فقراتها عادة باسم المصدر الذي نقل عنه المصنَّف، كما في (الغريب المصنف لأبي عبيد)، وهو ما دعى محققه إلى بداية الفقرة باسم المصدر، ثم الشارحة، ثم المدخل، ثم شارحة، ثم الشرح، كالتالي:

"أبو زيد: الحُنْجُور: الحلقوم. قال: وذُباب العين: إنسانها. والغَرْبان منها: مُقدمها ومؤخرها. والغروب: الدمع حين يخرج من العين"(٤٥).

وإذا كان من الضروري بدء الفقرة باسم المصدر لأن هكذا أراد المصنِّف، فعلى المحقق أن يبرز المدخل المعجمي بخط أغلظ أو بأقواس هلالية؛ لأن الفقرة الواحدة تحوي أكثر من مدخل، والمحقق مضطر في هذا النوع من المعجمات ألا يضع كل مدخل في سطر جديد؛ لكثرة المداخل وارتباطها بباب معين، فمعجمات البنية العظمى هدفها المعاني والأبنية، وكلا الهدفين يختذلان الشرح، فمعجمات المعاني هدفها تعدد الألفاظ للمعنى الواحد كما وضح في (الغريب المصنف لأبي عبيد)، ومعجمات الأبنية هدفها الحصر والاشتقاق، كما في (الاشتقاق لابن دريد) الذي حققه الأستاذ/ عبد السلام هارون(٤٦).

وينطبق ما سبق على معجمات **البنية الصغرى** أيضًا، فهي لا تختلف عن البنية العظمى إلا في انعدام التبويب على الموضوعات، ومنها (اشتقاق الأسماء للأصمعي) تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، والدكتور/ صلاح الدين الهادي، وتبدأ فقرات هذا المعجم بالمدخل لعدم وجود اسم المصدر، ويبرزه المحققان بعلامة ترقيم قبله وشارحة بعده، على النحو التالي:

- "بُهْلُول: الضَّحَّاك المُسْتَبشِر.
- جَهْوَر: اشْتُق من عِظَم الكلام وضخمه، يُقال: فلان يُجَهْوِر في كلامه، ورَجُل جَهْوَرِي"(٤٧).

وهناك أمر تشترك فيه معجمات من أبنية معجمية مختلفة، وهو **النقل عن أكثر من مصدر**، وربما يعقب المصنف على الآراء التي نقلها، ويأتي دور المحقق في هذا الأمر بالتمييز الطباعي بين الآراء المنقولة ورأي المصنِّف، وإبراز أسماء المصادر كلها، عن طريق حجم الخط وغلظته، وعلامات الترقيم، وربما التفقير بفصل رأي المصنف في فقرة مستقرة. يقول الدكتور/ علي حسين البواب عن الخلط بين النصوص في معجم لسان العرب: "إن كثيرًا من الباحثين أو المحققين يبحث عن ضبط كلمة أو صيغة فعل أو معنى كلمة أو شاهد... فإذا وجد ضالته في أول المادة اكتفى بذلك، وكثير من المحققين كانوا يقولون: الكلمة بالفتح في اللسان، أو اقتصر صاحب اللسان على باب كذا في الفعل– ولم يكن هذا قول صاحب اللسان، بل قول أحد مصادره... ولكن المحققلو أتمَّ المادة لوجد شيئًا وأشياء أخر... فأنت لا تستطيع أن تنسب لصاحب اللسان رواية أو ضبطًا أو أمرًا ما قبل الفراغ من المادة كلها، ومثل ذلك في الكتب التي تكثر النقل عن المصادر"(٤٨).

من حيث الهدف المعجمي:

تحتاج معجمات الأبنية بشكل خاص إلى العناية بإبراز عناوين الأبنية الأساسية والفرعية، فهى وحدها التي تحتوي على عناوين فرعية كثيرة، وعدم العناية بهذه العناوين يمكن أن يعوق ضبط المداخل، ويسبب الخلط بين المداخل المكررة، ومن ذلك (ديوان الأدب للفارابي) أوسع معجمات الأبنية الذي ينتمي إلى البنية الكبرى على التقفية، وقد راعى محققه الدكتور/ أحمد مختار عمر عناوين الأبنية وأبرزها بخط غليظ وسط نهر الصفحة، كما وضع عنوان البناء بالهامش العلوي كما ذكرنا في تقسيم الصفحة. وكذا (كتاب الأفعال لابن القوطية) الذي يحتوي على كم هائل من تبويب المداخل، حيث أبرزت الباحثة هذه العناوين بسطر مستقل وخط غليظ.

إن مستعمل معجمات الأبنية من غير المعجميين هدفه ضبط الأفعال والأسماء، وييسر المحقق للمستعمل هذا الهدف بإبراز عناوين الأبنية والحرص على ضبطها بشكل واضح، فإذا انعدم ضبط المدخل استغنى المستعمل بعنوان الباب بوصفه حاكمًا لما ورد تحته من مداخل.

(٣/٣) الحفاظ على البنية المعجمية:

استقر في ضمير العلماء والباحثين والمحققين أن "الكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلِّفه"(٤٩). فمن المنهج العلمي أن يحافظ المحقق على النص الأصلي دون أي تغيير في متن النسخ المخطوطة بعد التوثيق وتصحيح التحريفات والتصحيفات. وقد بالغ بعض الدارسين في الحفاظ على المتن كما أشارت الدكتورة/ عائشة عبد الرحمن رحمها الله بقولها: "اختلف علماء التحقيق في جواز أن يضيف المحقق إلى النص ما ليس فيه من علامات الضبط والترقيم، فذهب المتشددون إلى أن في هذه الإضافة تدخُّلًا من المحقق في توجيه معاني النص وسياقه، وعدُّوا هذا التدخل تغييرًا للنص عن حاله الذي تركه عليه مؤلِّفه"(٥٠). ولما سار العرف على إباحة هذا التدخل البسيط فإنه لم يبح أي تدخل آخر للمحقق في متن نصوص التراث العربي بكل فروعها، وبالنسبة إلى النصوص المعجمية تشمل المحافظة على المتن الأصلي البنية المعجمية التي اختارها المؤلِّف منهجًا له.

وقد خالف بعض الناشرين هذا المنهج العلمي بإصدار طبعات معجمات مع تغيير البنية المعجمية تَصَوُّرًا أن البنية الأصلية لا تخدم منظور المستعمل، وأن البنية الجديدة تيسر البحث في المعجم من منظور المستعمل، على أن تكون البنية الجديدة هي البنية الكبرى الألفبائية التي يعرفها المستعمل جيدًا.

ومن ذلك طبعة معجم (كتاب العين للخليل) ترتيب الدكتور/ عبد الحميد هنداوي عن دار الكتب العلمية، وقد غيَّرت هذه الطبعة البنية الكبرى الصوتية التقليبية التي اختارها الخليل منهجًا له، واعتمدت ترتيب البنية الكبرى الألفبائية منهجًا جديدًا، وكانت حجة إعادة الترتيب كما ورد في مقدمة الطبعة أنه "لم يبق إلا طريقة واحدة لمن أراد أن يكشف عن كلمة في معجم العين، وهي أن يستظهر ترتيب الخليل ويحفظه عن ظهر قلب، ثم يعاني مراجعة ذلك الترتيب عند كل كلمة... ولا شك أن في ذلك من المشقة والحرج ما لا يخفى، مما يجعل البحث في ذلك المعجم النفيس مقصورًا على الخاصة من ذوي الهمم العالية... ابتغينا

تيسيره وتذليله لهم بإعادة ترتيبه على الترتيب الذي اعتادوه في المعاجم الحديثة على حروف الهجاء (أ- ب- ت...)" (٥١).

وهذه الحُجة مردود عليها من عدة أوجه:

أولًا: إن معجم كتاب العين للخليل من معجمات الأبنية التي كان هدفها حصر اللغة وبيان قوتها الاشتقاقية والمستعمل منها، بخلاف معجمات الألفاظ التي كان هدفها شرح معاني الألفاظ، وبالتالي كان يحرص مصنفوها على اتخاذ البنية الكبرى الألفبائية أو البنية الكبرى على التقفية منهجًا لها لتيسير البحث فيها عن الألفاظ.

ثانيًا: إن الخليل عالم الأصوات والرياضيات والعروض أراد أن يخدم اللغة بهذه العلوم فيميز منها المهمل والمستعمل وفقًا لنظام مخارج الأصوات والتقليبات والأبنية الصرفية؛ لذلك عد بعض اللغويين معجم العين كتابًا في علم الأصوات.

ثالثًا: إن مسألة مراعاة منظور المستعمِل (الباحث في المعجم العربي) من قِبَل المحقق تُوفّرها أدوات علم تحقيق النصوص بطرق عديدة، منها الإخراج الطباعي، وصناعة الكشافات، ودراسة النص، وكلها مما يناقشها هذا البحث ويبين طرق توظيفها دون الإخلال بمنهج علم تحقيق النصوص وغاياته.

رابعًا: لا شك أن ما قدمته هذه الطبعة بترتيبها المغاير للبنية المعجمية والهدف المعجمي جهد كبير، والبحث يُقَدِّر جهد القائمين عليها، وربما لم يكن مقصدها تقديم تحقيق جديد لهذا المعجم، لا سيما أنه لم يرد في صدرها النسخ الخطية المعتمدة، فكان الاعتماد على طبعة المحققَيْن مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.

إن الخليل بن أحمد بذل في سبيل تصنيف معجمه جهدًا كبيرًا كان الأسبق والأضخم في تاريخ المعجم العربي، وإيمانًا منا برؤيته العلمية وأهدافه المعجمية، واستنادًا إلى المنهج العلمي لتحقيق النصوص- وجب علينا أن نقدم متنه في أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها الخليل.

ومن المعجمات التي طالها هذا التغيير في البنية المعجمية بطبعاتها معجم (مختار الصحاح للرازي) الذي نشره أحمد عبد الغفور العطار مخالفًا البنية المعجمية الأصلية وهي البنية الكبرى على التقفية التي حافظ عليها الرازي أسوةً بالمعجم الأصلي (الصحاح

للجوهري)، وكان هدف الناشر أيضًا مراعاة المستعمل "ليسهل على الطلاب استعماله"[٥٢] رغم أن الترتيب على التقفية كان شائعًا ومنتشرًا في معجمات الألفاظ لقرون طويلة، ولم يكن من الأنظمة المعقدة، مثل: البنية الصوتية التقليبية أو البنية الألفبائية التدويرية. ويقول الرازي نفسه بمقدمة مختار الصحاح: "فإن أكثر أصول اللغة إنما يقل الانتفاع بها ويَعْسُر لعلتَيْن: إحداهما عُسْر الترتيب بالنسبة إلى الأعم الأغلب..."[٥٣]، فإذا كان يرى الرازي أن الترتيب على التقفية من العسر لخالفه عند التصنيف مع الاختصار.

وقد شاعت هذه الطبعة لمختار الصحاح شيوعًا كبيرًا، وأُعيد نشرها مرات عديدة؛ حتى أصبحت هي الطبعة السائدة والمتوفرة بين الباحثين والدارسين؛ مما تسبب في الاعتقاد أن الرازي خالف الجوهري في ترتيب معجمه، وأن ترتيب هذه الطبعة هو أصل المتن الذي أراده الرازي، وذلك من عواقب مخالفة المنهج العلمي لتحقيق النصوص ومبدئه المستقر.

إن مراعاة منظور المستعمل لا تعني التغيير في منظور علم تحقيق النصوص.

(٤) ضبط المدخل المعجمي وتوثيقه:

تعالج كثير من أدبيات علم تحقيق النصوص مرحلة ضبط النص بعيدًا عن مرحلة توثيقه، ويرى البحث ضرورة الربط بين المرحلتين؛ لتأثر صحة الضبط بمنهج التوثيق، وأن الاعتماد على مخطوطات النص فقط في إثبات الضبط الصحيح ليس منهجيًّا مع كثرة التصحيفات والتحريفات التي شابت المخطوطات العربية. ومنهج توثيق النص أو تخريجه- كما يصطلح عليه بعض الدارسين- كاملًا يختلف عن منهج توثيق المداخل المعجمية وحدها؛ لأنها ألفاظ يقوم عليها النص، ولا يصح إلا إذا صحت. فمن "مشكلات تحقيق النصوص اللغوية [المعجمات] تعامُل المحقق كثيرًا مع مفردات اللغة لا مع النصوص المتكاملة... فالمؤلَّفات التي عُني أصحابها بجمع الصيغ اللغوية والقائمة على البناء والضبط، والتي تعنى باختلاف الأصوات... هذه المؤلفات تحتاج من المحقق أن يراجع كل كلمة ويتأكد من صحة ورودها في المصادر، وقد يقف على ضبط أو صيغة في مصدر ويكون غيرها في مصدر آخر، ولكنه قد يعجز عن الوصول إلى مصادر بعض ما يبحث

عنه، ولا التيقُّن من صحته، فيقف حائرًا مترددًا: أقصَّرتُ في البحث؟ أخطأ المؤلِّف؟ أعتمد المؤلِّف على مصادر لم تصلنا؟"[٥٤].

ومن ثمَّ يعالج البحث ضبط المدخل المعجمي استنادًا إلى معطيات التوثيق التي توفرها المصادر، بالإضافة إلى المعطيات العامة التي تقرها قواعد تحقيق النصوص. والمقصود بالضبط هنا علامات الضبط أو "التشكيل"[٥٥]، والمقصود بالتوثيق تخريج المدخل المعجمي من المصادر المتصلة لتوثيقه.

ويقدم البحث في ذلك عددًا من الضوابط على النحو التالي:

(١/٤) تحديد مصادر التوثيق:

وهي مرحلة موازية لمرحلة تحديد شبكة علاقات النص المعجمي عند اختياره، ويخضع تحديد مصادر التوثيق إلى معيارَيْن، الأول: التصنيف المعجمي للنص، والثاني: مصادر المؤلِّف المحددة بالمتن أو المذكورة في المقدمة أو التي تظهر من ترجمة المؤلِّف.

أما **التصنيف المعجمي** فالحاكم فيه وظيفة المعجم وانتماؤه الموضوعي؛ حيث يحدد المحقق انتماءه إلى معجمات الألفاظ، أو معجمات المعاني، أو معجمات الأبنية، ثم انتمائه إلى فئة نوعية من هذه الأنواع، مثل معجمات الأضداد بوصفها فرعًا من معجمات المعاني، ومعجمات أبنية الأفعال أو الأسماء بوصفها فرعًا من معجمات الأبنية... إلخ.

ويمثل البحث لذلك بمعجم (فعلت وأفعلت للسجستاني ت ٢٥٥هـ) الذي ينتمي إلى ثلاث عائلات تصنيفية، وهي:

أ- المعجمات التي ضمت أبوابًا لأبنية الأفعال، مثل: الغريب المصنف لأبي عبيد ت ٢٢٤هـ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ت ٢٤٤هـ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ت ٢٧٦هـ... والمخصص لابن سيده ت ٤٥٨هـ.

ب- معجمات الأبنية الشاملة، مثل: كتاب العين للخليل ت ١٧٥هـ، وديوان الأدب للفارابي ت ٣٥٠هـ.

ج- معجمات الأبنية النوعية (الأفعال)، مثل: فعل وأفعل لأبي عبيدة ت ٢٠٩هـ، وفعل وأفعل للأصمعي ت ٢١٦هـ، وكلاهما مفقود، وفعلت وأفعلت للزجاج ت ٣١١هـ، وكتاب الأفعال لابن القوطية ت ٣٦٧هـ، وكتاب الأفعال للسرقسطي ت ٤٠٠هـ.

وأما **مصادر المؤلَّف** فلن تكون بعيدة عن مصادر التصنيف السابقة، فقد ورد النقل في متن المعجم عن: الأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي زيد. وما أثبتناه من معجمات عائلات التصنيف لا يقل أهمية عما ورد من المصادر؛ لأن المعجمات اللاحقة على المعجم المحقق تنقل عنه وتوثق نصه المنقول، وتحدد أثر المعجم في الخالفين.

أما بالنسبة لطبعة (فعلت وأفعلت للسجستاني) التي حققها: د/ خليل إبراهيم المطية، وهي من طبعات المعجم المنتشرة- فلم يُعنَ المحقق بتوثيق مداخل المعجم، وعني بتوثيق نصوص متفرقة نُقِلَت عن السجستاني أو خالفته من معجمات مثل: المخصص لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور. على أن تَتَبُّعَ مداخل السجستاني في المعجمات السابقة واللاحقة عليه مثمر جدًّا في التوثيق، وأثر المعجم في الخالفين(٥٦). والأمثلة كثيرة جدًّا على الخلل الواقع في هوامش توثيق المعجمات العربية المطبوعة، ولمعالجة هذه الإشكالية في طبعات المعجمات يجب البدء من المعجمات الأولى المؤسسة للتراث العربي الشاملة والنوعية للخليل، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عمرو الشيباني، والأصمعي، وأبو عبيد، وابن السكيت، وابن قتيبة، وغيرهم.

إن مصادر توثيق النص المعجمي، لا سيما مداخله- من أكثر الإشكاليات التي حفزت على هذا البحث؛ فطالما توقفتُ كثيرًا عند توثيقات المحققين في الهامش التي تشابهت بانحصارها في معجمات متأخرة ضخمة مثل المخصص واللسان والتاج، رغم اختلاف المعجمات المحققَّة من حيث المصادر والتصنيف المعجمي.

(٢/٤) التوثيق من المصدر المطبوع:

هذه إحدى الإشكاليات العامة لتحقيق النصوص التي لا تختص بالنص المعجمي فحسب، ويناقشها البحث؛ لتأثيرها على ضبط المداخل، وعدم صحة ضبط المدخل يهدم صحة النص كله، بالإضافة إلى أن هذا النوع من التصنيف العربي اعتمد على النقل، وعدم دقة طبعة النص المؤسِّس يترتب عليه عدم دقة كل من يعتمد عليه، وسلسلة السند في المعجمات طويلة ومتشعبة. و"تؤدي المقارنة بالطبعات الرديئة إلى زيادة اضطراب النص وتكثير الهوامش بغير فائدة ترتجي ولا عائدة تعم النص"(٥٧)، فالاعتماد على المطبوع يقتدي

التثبت أولًا من اتباع المحقق المنهج العلمي، عن طريق نقد التحقيق، والاطمئنان إلى المحقق بوصفه معجميًّا متخصصًا.

وبحكم عمل الباحثة لسنوات في نقد تحقيق المعجمات العربية في طبعاتها الاستشراقية والعربية أستطيع أن أجزم أنه أصاب طباعتها كثير من التصحيف والتحريف، وأنها لم تسلم من النشرات التجارية المفتقرة إلى المنهج العلمي في تحقيق النصوص، لا سيما المنهج الخاص بالنص المعجمي.

فالأمثلة على خلل طبعات المعجمات لا تنتهي، وأكثرها تصحيفًا وتحريفًا مما وقع لي طبعات دائرة المعارف العثمانية، ومنها طبعة (جمهرة اللغة لابن دريد) من تصحيح المستشرق كرنكوف، ومحمد السورتي، وزين العابدين الموسوي[٥٨]، وقد قال الدكتور/ رمزي منير بعلبكي صاحب التحقيق العربي للجمهرة عن هذه الطبعة: "نص المطبوعة مليء بالتحريف وأخطاء الضبط"[٥٩].

وما يقرّه البحث من خلل في طبعات المعجمات لا يعني إهمالها وعدم اعتمادها في التوثيق إجمالًا؛ لأن استيفاء مصادر التوثيق للمداخل وتعددها- وإن كانت من المطبوع- يزيد من اطمئنان المحقق، ويجعله يميز بين الضبط السليم والمصحَّف، وبين البناء السليم والمحرَّف.

(٣/٤) فهرسة المصادر وإعداد قوائم المداخل:

بعد جمع مصادر التوثيق واعتماد طبعاتها أو مخطوطاتها- تظهر إشكالية جديدة في بعض الطبعات هي نفسها إشكالية التعامل مع المصدر المخطوط، وهي عدم فهرسة المصدر؛ أي أن محقق المعجم لم يصنع كشافًا للمداخل، وتزداد الإشكالية صعوبة مع معجمات البنية العظمى والبنية الصغرى، ومع معجمات البنية الكبرى الألفبائية على الحرف الأول فقط دون مراعاة الحرف الثاني والثالث.

وفي حال اعتماد المحقق على أحد هذه الطبعات أو على مصدر مخطوط يضطر ابتداءً أن يصنع كشافًا لغويًّا للمصدر حتى يسهل عليه عملية التوثيق، ومما وقع لي من هذه الطبعات: طبعة (إصلاح المنطق لابن السكيت) تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام

هارون، وطبعة (فعلت وأفعلت للزجاج) تحقيق: ماجد حسن الذهبي، والأول من معجمات البنية العظمى، والثاني من معجمات البنية الكبرى الألفبائية وفق الحرف الأول فقط.

ومع كثرة مصادر التوثيق للمداخل ربما يحسن من المحقق عمل قوائم لمداخل معجمه ويُرقِّمها عدديًّا، ويرصد إلى جانبها المصادر التي وردت فيها، على أن ترتب هذه المصادر تاريخيًّا وفقًا لسنة وفاة مؤلفها. وهذه الخطوة تختصر كثيرًا من جهد المحقق ووقته، كما أنها لا تُلائِم المعجمات الموسوعية الضخمة، ويسهل تطبيقها على معجمات البنية العظمى والبنية الصغرى.

ومن أكثر المعجمات التي تحتاج إلى هذه الخطوة تلك المعجمات التي تتكرر فيها المادة المعجمية متمثلة في مداخل كثيرة متفرقة على أبواب معجمات البنية العظمى أو في ثنايا معجمات البنية الصغرى. وإعداد هذه القوائم مرحلة أولية مفيدة في صناعة الكشافات.

(٤/٤) بين نسخ النص المعجمي ومصادر التوثيق:

إن كل هذا الحشد لمصادر التوثيق وفهرستها، وترتيبها تظهر أهميتُه البالغة في الحالات التالية: مواضع تنحي النسخ الخطية للنص المعجمي بالخرم أو الفقد، ومواضع اختلاف النسخ بعضها مع بعض في الضبط، وفي حال اعتماد المحقق على نسخة خطية واحدة (فريدة)، وبالتالي تكون مصادر التوثيق هي ملاذ المحقق، لا سيما إذا كانت هذه المصادر من المعجمات الناقلة عن المعجم المحقق بالاختصار أو التهذيب، أو مصادر معجمية نقل عنها المعجم المحقق.

وقد ناقش البحث هذه النقطة بمعرض جمع نسخ النص المعجمي، وهي مما يثبت علاقات التشابك بين مراحل تحقيق النص، لارتباطها بمراحل: اختيار النص، وجمع النسخ الخطية، وضبط النص، وتوثيقه.

(٥) تخريج شواهد النص المعجمي:

يركز البحث على تخريج نوعَيْن من الشواهد في النص المعجمي، وهما الحديث والشعر؛ لثلاثة أسباب:

الأول: الثروة اللغوية الكبيرة التي احتفظت بها المعجمات العربية متمثلة في الأحاديث والأشعار التي ظلت تتناقل بين المعجمات عبر قرون.

الثاني: احتفاظ المعجمات العربية الأولى بروايات للأشعار والأحاديث مختلفة أو مفقودة.

الثالث: كثير من اللغويين العرب القدامى أصحاب المعجمات الأولى هم من أصحاب الرواية أيضًا، مثل: أبي عمرو الشيباني ت ٢٠٦هـ، وأبي زيد الأنصاري ت ٢١٥هـ، والأصمعي ت ٢١٤هـ، وأبو عبيد القاسم ت ٢٢٣هـ.

وهذه الأسباب تدعو إلى الاهتمام بنصوص شواهد المعجمات العربية، لا سيما المعجمات الأولى؛ لأن تخريج نصوص الأشعار والأحاديث بها على أساس منهجي والعناية بها وحصرها سيغني عن مشقة تخريجها في المعجمات التالية عليها والمتأخرة. وطالما وقع لمحقق المعجم المتأخر نصوص شعرية أو حديثية لا يقع على تخريجها إلا في معجمات اللغويين الأوائل.

(١/٥) تخريج نصوص الحديث الشريف:

يُوَثّق المحقق الأحاديث من كتب الحديث، مع ذكر الكتاب الداخلي، والباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث. ويضيف الدكتور/ بشار عواد معروف: "يجب أن تتجه الغاية إلى تبيان درجة الحديث من الصحة والسقم حسب الأصول والقواعد الكتبعة في علم مصطلح الحديث، ولا سيما في الكتب التاريخية والأدبية والعقائدية التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة والتي لم يعتنِ مؤلفوها ببيان درجة صحتها أو سقمها"(٦٠).

وإذا كان تحديد صحة الحديث وسقمه من سمات تحقيق كتب بعينها، فإن تحقيق المعجمات يستوجب من المحقق فحص نص الحديث وضبطه، وتحري الدقة في ضبط الألفاظ موضع الاستشهاد المعجمي، وإثبات اختلاف رواية اللفظ إن وجدت، وتحري كل كتب الحديث المتاحة لإثبات روايات لغوية مختلفة أو التثبت من الضبط. ومما يساعد في ذلك: معجم ألفاظ الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير ت ٦٠٦هـ.

ومن إشكاليات تخريج الأحاديث في المعجمات ذكر معنى اللفظ الوارد في الحديث دون نصه أو جزء من نصه، وهذا من منهج بعض المعجمات المختصرة في شرح المعنى وهي معجمات المعاني والأبنية، ومن ذلك:

قول ابن القوطية في معجمه (كتاب الأفعال): "وفي الحديث: أطلتُ"، تحت المدخل: "أَكْرَيْتُ". وهو يقصد الحديث: "كُنَّا عِنْدَ النبيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذاتَ ليلة فأَكْرَيْنا فِي الْحَدِيثِ"؛ أَيْ أَطَلْنَاهُ وَأَخَّرْنَاهُ(٦١).

وقوله أيضًا: "ونهى صلى الله عليه وسلم عن إذالة الخيل"، تحت المدخل: "أذلتُ". ويقصد الحديث: ""بَاتَ جِبْرِيلُ يُعَاتِبُني فِي إِذَالَةِ الخَيل"(٦٢).

ومن إشكاليات تخريج الأحاديث عدم ورود الحديث في كتب الحديث، فيلجأ المحقق إلى معجمات غريب الحديث وأشملها النهاية لابن الأثير، والمعجمات السابقة من نوع التصنيف أو من التصنيف الأشمل إن وجدت، ومن ذلك:

قول أبو زيد الأنصاري في (النوادر في اللغة): "معنى "كَذَبْتُ عليكم": أي عليكم بي. وتجيء كَذَب زائدة في الحديث والشعر. قال عمر (رضي الله عنه): كَذَبَ عليكم الحج... وفي الحديث: ثلاثة أسفار كَذَبْنَ عليكم"(٦٣).

والحديث غير موجود بالكتب الستة، وخرَّجه المحقق من: إصلاح المنطق لابن السكيت ت ٢٤٤هـ، والصحاح، واللسان، وكلها معجمات لاحقة على نوادر أبي زيد، وأهمها في التخريج إصلاح المنطق؛ لأنه من نوع التصنيف المعجمي للنوادر ومعاصر له.

ونوادر أبي زيد من معجمات أصحاب الرواية التي هي نفسها مصدر لتخريج الأحاديث والأشعار. فمما يحبذه البحث اللجوء إلى المعجمات الأولى في تخريج الحديث أو إلى المعجمات المعاصرة في تخريج أحاديث المعجمات الأولى، بالإضافة إلى كتب الحديث، وذلك أقوم في ضبط النص وروايته التي أثبتها المعجمي.

(٢/٥) تخريج نصوص الأشعار:

يتوجه محقق المعجم في تخريج الشاهد الشعري إلى ديوان الشاعر أو المجموع الشعري أولًا، مع ذكر رقم القصيدة، ورقم البيت فيها، ورقم الصفحة، وإن لم يجد ضالته فيهما يتوجه إلى المعجمات السابقة على معجمه واللاحقة عليه والمتصلة به من حيث التصنيف والهدف.

ومن إشكاليات تخريج الأشعار في المعجمات العربية ورود الشاهد دون اسم صاحبه، مما يضطر المحقق إلى "مراجعة عدد غير قليل من الدواوين والمجاميع الشعرية وكتب الأدب والأمالي، التماسًا لهذه الشواهد الشعرية المرسلة"(٦٤). وهذه الإشكالية أسهم في حلها بشكل كبير توفر الفهارس الإلكترونية للشعر العربي، مثل: الموسوعة الشعرية.

ومن الإشكاليات العسيرة "أن يُنسب الشعر إلى شاعر ثم لا تقف عليه في ديوانه أو في مصادر شعره، أو أن تجده لشاعر آخر"(٦٥). وقد ساق الدكتور/ علي حسين البواب أمثلة كثيرة على هذه المشكلة، مثل: ما نسبه الصغاني في معجمه (فعلان) إلى كعب بن زهير، وهو في ديوان أبيه زهير، كما ساق أمثلة كثيرة من كتاب (الازدهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار) للسيوطي، فقد أورد السيوطي نصوصًا وأشعارًا لا توجد في مصادرها(٦٦).

ومما يراه البحث من خصوصية تخريج الشعر في المعجم التخريج من المعجمات السابقة واللاحقة، لا سيما المعجمات المتصلة بتصنيف المعجم وعائلته المعجمية؛ لتحري رواية اللفظ وضبطه، فقد تختلف روايات البيت في اللفظ المستشهد به أو في غيره من الألفاظ المرتبطة بسياق اللفظ، من ذلك:

قول أبي زيد الأنصاري في النوادر:

"ويقال: ما سقاني فلان من سُوَيْدٍ قَطْرَةً وهو الماءُ يُدْعى الأَسْوَد.

قال الشاعر:

أَلَا إِنَّنِي سُقِّيتُ أَسْوَدَ حَالِكًا ... أَلَا بَجَلِيْ مِنَ الشَّرَابِ أَلَا بَجَلْ"

ويخرّج المحقق البيت من ديوان طرفة واللسان، ويقول: "ورواية الديوان واللسان (شربت) في موضع (سقيت)"(٦٧).

والبيت في تهذيب اللغة للأزهري برواية أبي زيد نفسها، وربما موجود بمعجمات أخرى؛ لذلك يحتاج الأمر من المحقق متابعة البحث.

ومن ذلك أيضًا بيت للأعشى رواه ابن القوطية في كتاب الأفعال استشهادًا على الفعل (رَجَبَ)[٦٨]:

فَيَا عَزَّ إِنَّ وَاشٍ وَشَى بِيَ عِنْدَكُم فلا تَرْجُبِيه أَنْ تَقُولِي لَهُ مَهْلًا

ورواية البيت في الديوان:

فَيَا عَزَّ إِنَّ وَاشٍ وَشَى بِيَ عِنْدَكُم فلا تُكْرِميه أَنْ تَقُولِي لَهُ مَهْلًا

فسقطت الكلمة المستشهد با من نص الديوان، مما يعني أن ابن القوطية يستند في بيته إلى رواية أخرى.

وإجمالًا إن خصوصية تحقيق المعجم من جهة مرحلة التخريج تحتاج إلى رؤية أوسع من مصادر الشاهد الأدبية والتاريخية.

(٦) صناعة كشافات النص المعجمي:

صناعة الكشافات من مكملات التحقيق المهمة التي لا يستغني عنها النص التراثي المطبوع، والكشَّاف هو "قائمة تشتمل على مداخل مقننة مرتبة ترتيبًا منهجيًّا، وهي توصل إلى الوحدات الدقيقة من المعلومات داخل نص معين أو عدة نصوص، مع الإشارة إلى أماكن وجود المعلومات مثل الصفحات وغيرها"[٦٩]. ومعجمات التراث العربي في صورتها التي صدَّرها البحث في السطور السابقة توجِّه المحقق إلى صناعة كشافات متنوعة لخدمة المعجم، ويحدد البحث أنواع الكشافات التي يحتاجها المعجم على ضربَيْن، الأول: كشافات تحتاجها كل المعجمات، والثاني: كشافات تختص بمعجمات بعينها.

(١/٦) كشافات عامة تحتاجها كل المعجمات:

١) شواهد آيات القرآن والقراءات.
٢) شواهد الحديث الشريف.
٣) شواهد الأشعار.
٤) شواهد الأمثال.
٥) الأعلام.
٦) الكتب.

٧) الأماكن والبلدان.

٨) الأمم والقبائل والجماعات.

(٢/٦) كشافات تختص بمعجمات معينة:

وترجع هذه الخصوصية لبعض أنواع المعجمات إلى تصنيف المعجم من حيث البنية المعجمية، وهذا مما يؤكد أهمية التصنيف المعجمي ودروه في إجراءات عملية التحقيق بما تشمله من المكملات التي تخدم النص من منظور المستعمِل. والكشافات المختصة تشمل ثلاثة أنواع على النحو التالي:

١) كشاف الموضوعات.

ويُطْلَق عليه أيضًا: فهرس الموضوعات، أو المحتويات، وتحتاج إليه:

أ- معجمات البنية العظمى.

وتحتاج هذه البنية إلى كشاف الموضوعات بشدة؛ لأن عنوان الباب (الموضوع) هو الإشارة المرجعية الوحيدة التي استخدمها صاحب المعجم منهجًا قبل المداخل غير المرتبة، وينتمي إلى هذه البنية عدد كبير من معجمات التراث العربي الشاملة والنوعية، لا سيما من المعاني والأبنية.

مثل: (الغريب المصنف لأبي عبيد) من معجمات المعاني، ويحتوي على عشرات الأبواب تحتها مئات المداخل للحقول الدلالية، وقد صنع له المحققون كشافًا للموضوعات بكل جزء بأسماء الأبواب تفصيلًا بإشارة مرجعية لرقم الصفحة(٧٠).

ومن هذه البنية أيضًا: (الاشتقاق لابن دريد) من معجمات الأبنية، وقد صنع له المحقق كشافًا للموضوعات تحت عنوان "فهرس فصول الكتاب"(٧١) للجزأين معًا، وهذا الجمع بكشاف الموضوعات بين الأجزاء جائز بشرط ورود الأجزاء بمجلد واحد.

ب-معجمات البنية الكبرى التي تعلوها بنية عظمى.

مثل: (ديوان الأدب للفارابي) من معجمات الأبنية، وهو من المعجمات القليلة التي علت فيها البنية العظمى البنية الكبرى، ويعده البحث من معجمات البنية الكبرى؛ لأنها بنية الترتيب الأساس لأي معجم، ثم يشار إلى البنية العظمى بوصفها بنية الهيكل للمعجم، ومن ثم تحتاج بنية الهيكل (البنية العظمى) إلى كشاف لموضوعات الهيكل. وقد صنع محقق

المعجم الدكتور/ أحمد مختار عمر لديوان الأدب كشافًا لموضوعات كل جزء على حدة[٧٢]، وقد وضع كل أبنية الأسماء والأفعال في هذا الكشاف رغم كثرتها، وضبطها بالشكل، وهذا مما ييسر على الباحث طلب البناء نفسه، والتحقق من وجوده بالمعجم.

٢) كشاف اللغة.

ويطلق عليه أيضًا: كشاف المواد اللغوية، ولا حاجة لهذا الكشاف بمعجمات: البنية الكبرى الألفبائية، والبنية الكبرى على التقفية اللتين تراعيان الحرف الثاني والثالث للجذر اللغوي، فهما بنيتان من الترتيب البسيط، بالإضافة إلى أنهما اختصا- في الأغلب- بمعجمات الألفاظ الموسعة، مثل: أساس البلاغة للزمخشري ت ٥٣٨هـ، والصحاح للجوهري ت ٤٠٠هـ، فكان وجودهما نادرًا بمعجمات المعاني؛ فلم يرصد البحث سوى معجم (المجرد لكُراع النمل) الذي اتبع صاحبه البنية الكبرى الألفبائية مع مراعاة الحرف الثاني والثالث، ومن ثم لم يصنع له المحقق كشافًا لغويًّا[٧٣]. وعلى الرغم من ندرة معجمات الأبنية من البنية الكبرى الألفبائية أو التقفية أيضًا فإنها تحتاج إلى كشاف اللغة لخصوصية الأبنية في التبويب والضبط.

وهذه الفئة من المعجمات التي لا تحتاج إلى كشاف لغوي مما طابق تعريف المعجم العام، وهو: "الكتاب المرجعي الذي يسرد قائمة كلمات مرتبة عادة ألفبائيًّا، ويعطي معانيها، وقد يوفر المعجم معلومات حول نطق الكلمة، وأشكالها، ووظائفها، وأصولها...[٧٤].

ولما شمل التراث العربي صنوفًا من المعجمات من حيث البنية، لا سيما بنية الترتيب (الكبرى) التي عدَّها التعريف أساسًا- كان لا بد من تعويض هذا النقص بصناعة كشاف اللغة المرتب ألفبائيًّا، والبنى المعجمية التي تحتاج إليه هي:

أ- معجمات البِنَى الكبرى التي لا تعتد إلا بالحرف الأول.

ومنها: (كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني)، وهو أول معجم ألفاظ مرتب ألفبائيًّا، لكن حسب الحرف الأول فقط، وقد أعدت جهة نشره له كشافًا للمواد اللغوية، يحتوي على: المادة وفروعها، وإشارة مرجعية برقم الجزء، والصفحة، والعمود (أحد نهرَي الصفحة بالتقسيم الطولي)[٧٥].

ومنها أيضًا: (أسامي الذئب وكناه للصغاني)، وهو معجم معانٍ مرتب على التقفية حسب الحرف الأخير فقط، ودون رد اللفظ إلى الجذر اللغوي، ورغم انتمائه إلى هذه البنية صعبة الترتيب لم يصنع له محققه كشافًا للألفاظ(٧٦)، ويرى البحث مرجع ذلك إلى انتماء المعجم إلى الرسائل اللغوية الصغيرة، فهي أصغر رسالة مرتبة على التقفية(٧٧).

ومن هذه البنية أيضًا: (فعلت وأفعلت للزجاج)، وهو معجم أبنية مرتب ألفبائيًا حسب الحرف الأول فقط، ودون الرد إلى الأصل، مع إرجاء حرف الهمزة إلى نهاية الترتيب قبل الياء، ويسبق الهمزة حرف الهاء ومن قبله الواو، فتكون نهاية الترتيب: (و- هـ - أ- ي)، وهو ترتيب غريب، بالإضافة إلى تكريره بأبواب المعجم الثلاثة، مما يجعل الحاجة ملحة إلى صناعة كشاف اللغة بالترتيب الألفبائي، وللأسف لم يراع محققه هذه الخصوصية، فلم يصنع كشافًا لغويًّا واكتفى بالكشافات العامة، بالإضافة إلى صناعة كشاف موضوعات تفصيلي بأسماء الحروف وأبوابها(٧٨)، لكنه لم يغنِ الباحث عن كشاف اللغة بأي حال.

ب- معجمات البنية الكبرى للأبنية.

مثل: (جمهرة اللغة لابن دريد)، وهو معجم الأبنية الذي اتبع صاحبه ترتيب الألفبائية التدويرية مع نظام التقاليب؛ ليكون هذا المعجم من أعقد البنى المعجمية في التراث العربي بسبب بنيته الكبرى، وهدفه المعجمي (الأبنية)؛ لذلك صنع الدكتور/ رمزي بعلبكي لهذا المعجم نوعين من كشاف اللغة، الأول: كشاف الجذور الواردة في أبوابها(٧٩)، والثاني: كشاف الجذور غير الواردة في أبوابها(٨٠).

ومنها أيضًا: (ديوان الأدب للفارابي)، وهو معجم الأبنية الذي اتبع صاحبه البنية الكبرى على التقفية، لكن بسبب انتمائه إلى معجمات الأبنية اعتمد على تبويب المداخل، بالإضافة إلى البنية العظمى التي سبق وأشار البحث إلى علاقة هذا المعجم بها. وقد صنع الدكتور/ أحمد مختار عمر كشافًا لغويًّا ضخمًا بتحقيق هذا المعجم، احتوى على: المادة، ثم قائمة الأسماء والأفعال المشتقة منها، ثم الإشارة المرجعية برقم الجزء والصفحة(٨١).

ج- معجمات البنية الكبرى الصوتية.

مثل: (كتاب العين للخليل)، وقد سبق وأشار البحث إلى صعوبة الترتيب الصوتي من وجهة نظر المحققين والباحثين، مما دعى إحدى طبعات هذا المعجم إلى تغيير بنية المعجم

إلى البنية الكبرى الألفبائية، ويرى البحث أن صناعة الكشاف اللغوي مما يحل هذه الصعوبة، ويبسط البحث من منظور المستعمل. وقد وفَّر المحققان مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي بتحقيق كتاب العين كشافًا للمواد اللغوية مرتبًا ألفبائيًّا، وصنعا لكل جزء كشافًا لغويًّا خاصًّا.

ولم تتولد صعوبة الترتيب الصوتي في عدم حفظه أو ندرة تداوله فقط، وإنما تأتي أيضًا من وجود أكثر من مذهب في الترتيب الصوتي، فهناك ترتيب الخليل، وهناك ترتيب سيبويه الذي اتبعه السرقسطي في معجمه (كتاب الأفعال)؛ فقد اتبع الترتيب الصوتي لسيبويه دون تقليب ودون مراعاة الحرف الثاني والثالث، مما زاد من احتياج هذا المعجم إلى كشاف المواد اللغوية. وقد راعى محققه الدكتور/ حسين محمد شرف هذه الخصوصية، وقدم كشافًا لغويًّا سمَّاه "فهرس الأفعال"(٨٢)، كما راعى المحقق انتماء المعجم إلى معجمات الأبنية، فأضاف إشارتين مرجعيتين قبل رقم الصفحة والجزء، وهما: الباب (ثلاثي- رباعي...)، والبناء (فَعَلَ بفتح العين- فعل بفتح العين وضمه- أفعل...)، ويقدم المحقق بهذه الإضافة نموذجًا في صناعة الكشافات المختصة التي راعت تصنيف المعجم من حيث البنية والهدف.

د- معجمات البنية الكبرى النادرة.

وتتمثل هذه البنية في معجم (كتاب الأفعال لابن القوطية) الذي جمع بين البنية الكبرى الصوتية والبنية الكبرى الألفبائية في ترتيب جديد لم يتبعه غيره في التراث العربي، وندرة هذا الترتيب الذي لم يراعِ أيضًا الحرف الثاني والثالث أدعى إلى صناعة الكشاف اللغوي، لا سيما أن المعجم به بنية عظمى تسببت في تكرير الجذر اللغوي بأبواب المعجم، وقد صنعت محققة المعجم كشافًا للمواد اللغوية بإشارة مرجعية إلى رمز الباب (أ- ب- ج)، ورقم الفعل في الترتيب التسلسلي المدرج بهامش التوثيق، بالإضافة إلى رقم الصفحة(٨٣).

هـ- معجمات البنية العظمى.

وهذه من أكثر البنى حاجةً إلى كشاف اللغة لانعدام بنية الترتيب (البنية الكبرى)، وقد ناقش البحث احتياج هذه الفئة إلى كشاف الموضوعات أيضًا بوصفه الإشارة المرجعية الوحيدة التي قدمها صاحب المعجم.

ومنها: (الغريب المصنف لأبي عبيد) الذي لم يحرص كل ناشروه على صنع كشاف اللغة له؛ حيث ورد كشاف اللغة بتحقيق الدكتور/ صفوان عدنان داوودي[٨٤]، مما ميز هذه الطبعة عن تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب للجزء الأول من المعجم، وتحقيق الدكتور/ محمد المختار العبيدي.

ومنها أيضًا: (إصلاح المنطق لابن السكيت) الذي لم يرد كشاف اللغة بطبعته من تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، وكذا بطبعته من تصحيح د/ محمد مِرْعِب[٨٥].

ومن المناسب لهذه البنية إدراج الترقيم العددي التسلسلي للمداخل؛ لكثرة عدد المداخل بالصفحة الواحدة، بحيث تكون هناك إشارة مرجعية مميزة بالصفحة، ولم يرصد البحث هذا الترقيم بمعجمات البنية العظمى إلا في تحقيق (كفاية المتحفظ لابن الأجدابي)، ولم يفد منه المحقق بكشاف اللغة.

و- معجمات البنية الصغرى.

وهي أيضًا من أكثر البنى احتياجًا إلى كشاف اللغة، فبالإضافة إلى تنحي بنية الترتيب (الكبرى) تتنحى أيضًا البنية العظمى فلا يمكن صناعة كشاف للموضوعات. فمعجمات هذه البنية مجموعة من المداخل لا تحكمها أي علاقة، ومن ثم يكون كشاف اللغة بمنزلة الرابط الحاكم فيها، ويصعب ألا يدرك المحقق أهمية كشاف اللغة لهذا النوع من البنى المعجمية.

ومنها: (اشتقاق الأسماء للأصمعي) الذي حققه الدكتور/ رمضان عبد التواب، والدكتور/ صلاح الدين الهادي، وصنعا له كشافًا لغويًّا[٨٦].

٣) كشافات نوعية.

رأى بعض المحققين حاجة أعمالهم إلى بعض الكشافات النوعية التي تخدم الهدف المعجمي، وتبين قيمة المعجم، وتساعد في حل بنيته المعقدة، ومن هذه الكشافات:

- الألفاظ المُعَرَّبَة.
- الألفاظ الأعجمية.
- كلام العامة ولحنها.
- لغات القبائل.
- الأضداد.
- آراء المصنِّف.

ويرصد البحث هذه الأنواع أو بعضها في طبعات بعض المعجمات، مثل: (الغريب المصنف لأبي عبيد) طبعة الدكتور/ صفوان داوودي الذي صنع كشافات نوعية، منها: فهرس أقوال أبي عبيد وآرائه اللغوية(٨٧)، وفهرس الانتقادات لأبي عبيد في كتابه الغريب المصنف(٨٨). وهذان الكشافان مما له دور في كشف منزلة النص وعلاقاته الخارجية، ويفيد منه المحقق في معرض دراسة النص إفادة جمة.

ويتبقى في معرض الحديث عن كشافات المعجمات العربية أن يناقش البحث مسألة **البحث الإلكتروني في النصوص** التي قد يُتصوَّر أنها تغني عن صناعة الكشافات؛ حيث إن النسخ الإلكترونية لطبعات المعجمات العربية تتيح البحث داخلها دون الحاجة إلى كشافات، وباتت هذه النسخ الإلكترونية منتشرة وميسرة، سواء عن طريق المواقع أو التطبيقات، لكن يصعب الاطمئنان إليها كُليًّا؛ للأسباب التالية:

أولًا- الإدخال غير الموافق للمطبوع في الصفحات، مثل: المكتبة الشاملة الحديثة، وموقع الباحث العربي.

ثانيًا- احتمالية التحريفات والتصحيفات بالنص بسبب عدم مراجعة الناشر الأصلي لهذه النسخ الإلكترونية.

ثالثًا- ضرورة إدخال اللفظ المراد البحث عنه بصيغته الواردة بالطبعة، مثل: أن يكون اللفظ معرف بـ (ال) في الطبعة، والبحث عنه دون التعريف لا يظهر للباحث، وكذلك الأمر بالنسبة للألفاظ المضبوطة، حيث إن بعض التطبيقات لا تظهر اللفظ إلا إذا أضاف الباحث

ضبطه المدخل بالنسخة، وهذه الطريقة في البحث غير منهجية، وغير فعَّالة النتائج؛ لأنها قائمة على الفرض والاحتمال.

(٧) دراسة النص المعجمي:

إن دراسة النص من ضمن مكملات التحقيق بوصفها جزءًا من تقديم النص، وربما يستغني المحقق عن هذه الدراسة ويكتفي بترجمة المؤلف، والتعريف بكتابه، وتوثيق نسبة النص، وتوثيق العنوان، ووصف المخطوطات، وبيان منهج التحقيق، وهو بهذا الاستغناء يترك عملًا مهمًّا يخدم نصه المحقق لا يستطيع أن يؤديه أحد مثله، "فليس هناك من أحد صرف وقتًا في هذا النص كالذي صرفه هو، ولا عرف خباياه كمعرفته هو، فهو إذن أخبر الناس به، ومن ثم أحقهم بتبيان أوهامه..."(٨٩).

ويرى البحث أن لدراسة النص المعجمي خصوصية عن غيره من النصوص العربية الأخرى، وتأتي هذه الخصوصية من منهج "البحث المعجمي" أو دراسة المعجم، وهو منهج له أساس نظري (المعجمية النظرية) أرساه علماء المعجم، مثل: بو سفنسن Bo Svensén(٩٠)، وهارتمان Hartmann(٩١)، وله تطبيقات (المعجمية التطبيقية) منذ الدكتور/ حسين نصار(٩٢). وهايوود Haywood(٩٣).

ويشمل البحث المعجمي: تاريخ المعجم، وتصنيف المعجم، وبنية المعجم، ونقد المعجم، ومنظور المستعمل. وتقديم دراسة تشمل هذه الفروع أو بعضها تسهم في خدمة منظور المستعمل لهذه المعجمات المحققة، لا سيما المعجمات معقدة البِنَى؛ لذا فإن دراسة النص المعجمي تتعدى ما جرت عليه العادة في التعريف بالكتاب المحقق من حيث ذكر مصادر العمل ومنزلته وأثره في الخالفين.

ومن ثَمَّ تثمر دراسة النص المعجمي نتائجها بالاستناد إلى معيارَيْن:

الأول: ثقافة المحقِّق التي لا بد أن تشمل النظرية المعجمية، ومهارة تطبيقها.

الثاني: تحقيق النص وفقًا للمنهج العلمي الذي يراعي منظور الخصوصية المعجمية، لا سيما بالمراحل التي ناقشها البحث، فلا يمكن أن يغفل محقق المعجم نتائج مثل: رحلة المدخل المعجمي عبر المعجمات التي يوفرها توثيق المدخل المعجمي من شبكة علاقاته، أو

الروايات النادرة التي يكشف عنها التخريج، أو أنواع الكشافات التي تكشف احتياجات بنية المعجم... إلخ.

ومن أمثلة دراسة النص المعجمي التي تولدت عن التحقيق:

- الدراسة التي قدمها مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي بتقديم تحقيق معجم (العين للخليل بن أحمد)[٩٤].
- الدراسة المستقلة التي أصدرها الدكتور/ أحمد مختار عمر عن معجم (ديوان الأدب للفارابي) بعد تحقيقه له[٩٥]. وقد أثمرت خبرة المحقق بديوان الأدب دراسةً موسعةً عن معجمات الأبنية كلها، وهذا مما يبين أن لتحقيق النص المعجمي من قبل محقق ذي ثقافة معجمية نتائجَ أبعد من نشر المعجم ودراسته.
- الدراسة المعجمية بتقديم تحقيق معجم (كتاب الأفعال لابن القوطية)[٩٦].

ومن جانب آخر فلا نهاية لقائمة الأمثلة للمعجمات المحققة التي يخلو تقديم النص فيها من الدراسة المعجمية. لكن علينا أن نشير إلى رغبة محققي المعجمات في خدمة المستعمل بتقديم النص بعمل أبواب تحت مسميات مثل: منهج الكتاب، وطريقة الكشف عن الكلمات. ومن ذلك ما جاء بتقديم تحقيق معجم (جمهرة اللغة لابن دريد) للدكتور/ رمزي منير بعلبكي، حيث بيَّن طريقة الكشف عن الكلمات بالمعجم بصفحة واحدة[٩٧]، وهي خدمة يقدمها لمستعمل المعجم الباحث، أما خدمة المستعمل الدارس تحتاج إلى بحث في بنية المعجم والنقد المعجمي.

إن جودة دراسة النص المعجمي تقوم على إحكام منهج التحقيق في الاختيار، والجمع، والتحرير، والضبط، والتوثيق، والتكشيف.

***

خاتمة:

قدَّم البحث في السطور السابقة محاولة لإرساء ملامح منهج منضبط لتحقيق النص المعجمي العربي استنادًا إلى الجمع بين نقد التحقيق والنقد المعجمي، وانطلق البحث من رصد المشكلات بكل مرحلة من مراحل التحقيق محاولًا إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لكل

معجم وفقًا لتصنيفه المعجمي من حيث البنية والهدف، وثمة نتائج لهذه المحاولة نجملها فيما يلي:

أولًا- يواجه منهج تحقيق نصوص التراث العربي مشكلات كثيرة، ويسهم في حلها تقسيم نصوص التراث إلى فئات فرعية، ويحكم كل فئة معيار ضابط لانتمائه إليها، ثم تطرح مشكلات هذه الفئة، وتُعالج من منظور الخصوصية.

ثانيًا- إن التصنيف المعجمي لكل معجم عربي حاكم في اختيار المنهج المناسب في كل مراحل التحقيق، بسبب تأثير بنية المعجم على مراحل مثل: تحرير النص، وتكشيفه، وتأثير الهدف المعجمي على مراحل مثل: الضبط والتوثيق، وتأثير كليهما مجتمعين على ضوابط كل المراحل.

ثالثًا- أظهر الجمع بين نقد التحقيق والنقد المعجمي قصورًا في معجمات التراث العربي من منظور المُستعمِل (الباحث، والدارس)، وقد وقع على عاتق المحقق تعويض هذا القصور باتخاذ منهج يوضِّح هدف المعجم وبنيته. ولا ينبغي أن تؤثر مراعاة منظور المستعمل على أسس منهج تحقيق النصوص وأهدافه المستقرة مثل تغيير بنية المعجم بهدف التيسير.

رابعًا- ثمة ترابط بين مراحل تحقيق المعجم المختلفة، وأنها تسير في توازٍ لا تتابع، وأن المعجم هو الذي يفرض منهجه بدءًا من الاختيار حتى الدراسة.

خامسًا- كان معيار ثقافة المحقق بوصفه معجميًّا فارقًا في ركائز عملية التحقيق، وهي: اختيار النص، وضبط النص وتوثيقه، ودراسة النص المعجمي.

سادسًا- هناك سمات مشتركة بين كل معجمات التراث العربي في منهج تحقيقها، وأخرى مختلفة وفقًا لتصنيفها، أما المشتركة فهي: اختيار النص، وضبط المداخل وتوثيقها، وتخريج الشواهد، والدراسة المعجمية. وأما السمات المختلفة فهي: تحرير النص، وصناعة كشافات الموضوعات واللغة والفئات النوعية.

إن منهج تحقيق النص المعجمي لا ينفصل على دراسته معجميًا؛ فالمحقق هو الذي يُقَدِّم المعجم في صورة أقرب لما أراده المصنِّف العربي القديم الذي لم تساعده سُبُل العصر على توفير وسائل تقديم المعجم؛ تلك المَهَمَّة الرئيسة التي يتحملها محقق النص. فالنظر إلى

هذه المعجمات من جهة بنيتها وهدفها– يفرض على المحقق اتباع منهج متَّسق مع طبيعة المعجم وأهدافه وخدمة المستعمِل الذي يصعب عليه التعامل مع بعض هذه المعجمات معقدة البِنى.

فإذا وجب "على المعجمي وهو يؤلف مداخله أن يضع مستعمل المعجم نصب عينيه"[٩٨] فإن على المحقق وهو يخرج النص المعجمي التراثي أن يضع مستعمل المعجم نصب عينيه أيضًا.

***

الهوامش:

(١) معجمات التراث العربي أحادية اللغة.. بحث في التصنيف المعجمي، مجلة كلية الآداب/ جامعة بورسعيد، العدد ٢٠، يناير ٢٠٢٣م، مقبول للنشر، قيد الطبع.

(٢) تعريف المصطلحات الواردة: البنية الكبرى Macrostructure: هي القائمة الألفبائية التي تعلو المداخل، والبنية الصُغرى Microstructure: هي المداخل Lemmas. والبنية العظمى Megastructure التي تُعرف أحيانًا ببنية الهيكل [Frame structure]: هي ما يعلو الترتيب على حروف المعجم من مقدمات وأبواب وملاحق. انظر:
Hartmann, R. R. K and Gregory James: Dictionary of Lexicography, p83, 93.

(٣) د/ عباس هاني الجراخ: تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها، درة الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه، القاهرة، ٢٠١٩م، ص٢٣١.
(٤) السابق، ص٢٣٧.
(٥) د/ خالد فهمي: دعم خصوصية النوع.. دراسة تطبيقية نقدية في تحقيق النصوص التراثية، الوادي للثقافة، القاهرة، ٢٠٢٠م.
(٦) د/ عباس هاني الجراخ: في نقد التحقيق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢م، وط٢، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٦م.
(٧) رجعت في إعداد هذه القائمة إلى: د/ محمد فتحي عبد الهادي، د/ فيصل الحفيان: الفهارس المفصلة لـ (مجلة معهد المخطوطات العربية) ١٩٥٥- ٢٠٠٠م، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠٠١م. ود/ عباس هاني الجراخ: تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها.
(٨) د/ خالد فهمي: تحقيق النصوص التراثية من منظور الخصوصية.. مداخل وتطبيقات، الوادي للثقافة والإعلام، القاعرة، ٢٠١٨م، ص٨٤- ٨٥.
(٩) د/ عباس هاني الجراخ: تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها، ص٨٠- ٨٧.
(١٠) الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت ٣٧٠هـ): تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ج١٥، ص٦٩٦.
(١١) د/ علي خلف حسين العبيدي: النقد المعجمي وأثره في تحقيق كتاب العين المطبوع.. نقد معجمي في تحقيق ضبط ألفاظ العين، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد ٨، ديسمبر ٢٠١٥م.
(١٢) د/ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م، ج٢، ص٩٩٥.
(13) Hartmann, R. R. K. and Gregory James: Dictionary of Lexicography, p32.
(١٤) هارتمان: المعاجم عبر الثقافات/ دراسات في المعجمية، ترجمة: محمد محمد حلمي هليّل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ٢٠٠٣م، ص٨٠.
(١٥) د/ أحمد مطلوب: نظرة في تحقيق الكتب/ علوم اللغة والأدب، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١، الجزء١، الكويت، ١٩٨٢م، ص٤٤.
(١٦) د/ أحمد مطلوب: نظرة في تحقيق الكتب، ص١٩.
(١٧) أبو زيد الأنصاري: كتاب النوادر في اللغة، تحقيق: د/ محمد عبد القادر أحمد، تقديم النص، ص٤٤.
(١٨) ابن الأجدابي: كفاية المتحفظ في اللغة، تحقيق: السائح علي حسين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، تقديم النص، ص٢٠.
(١٩) أبو حاتم السجستاني: فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، تقديم النص، ص٤٦.
(٢٠) أبو عُبيد: الغريب المصنف، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٩م، ج١، تقديم النص، ص٦٧.
(٢١) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ج١، تقديم النص، ص١٥.
(٢٢) بيَّن الدكتور/ أحمد مختار عمر انتماء هذا المعجم تفصيلًا في كتابه معاجم الأبنية في اللغة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٥م.
(٢٣) الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م، ج١، ص٣٣.
(٢٤) ابن القوطية: كتاب الأفعال، تحقيق: د/ هالة جمال القاضي، درة الغواص، القاهرة، تقديم النص، ج١، ص٢٠٤- ٢٠٥.
(٢٥) ابن القطاع: كتاب الأفعال، تحقيق: المستشرق كرنكوف ومجموعة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٠هـ.
(٢٦) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى ١٣٣٦هـ/ ١٩٤٧م، مطبعة الأزهر، القاهرة، ١٩٤٨م، ج٤، ص٢١.
(٢٧) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر سبتمبر ١٩٢٥م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٦م،

ج٢، ص١.
(٢٨) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: د/ رمضان عبد التواب، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ج٥، ص١٥٩- ٣٦٧.
(٢٩) فهارس مخطوطات الصرف الموجودة ضمن برنامج خزانة الماجد للتراث، رقم (٣٧٤)، ص١٠٥.
(٣٠) ابن القوطية: كتاب الأفعال، تحقيق: د/ هالة جمال القاضي، تقديم النص، ص٢١٧.
(٣١) د/ علي حسين البواب: مشكلات تحقيق المخطوطات العربية، ضمن تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، سلسلة المؤتمرات، لندن، ٢٠١٦م. ص٧٧.
(٣٢) السابق، ص٧٧.
(٣٣) الزُّبيدي: مختصر العين، تحقيق: علال الفاسي، ومحمد بن تاويت الطنجي، المملكة المغربية وزارة الدولة للشؤون الإسلامية، السلسلة اللغوية، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، ١٩٦٣م، تقديم النص، ص(ش).
(٣٤) السرقسطي: كتاب الأفعال، تحقيق: د/ حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، ج١، ص٣٦.
(٣٥) أحمد شوقي بنبين، ومصطفى طوبى: معجم مصطلحات المخطوط العربي (قاموس كوديكولوجي)، الخزانة الحسنية، الرباط، ط٣، ٢٠٠٥م، ص٧٢.
(٣٦) آدم جاسك: تقاليد المخطوط العربي (معجم المصطلحات)، ترجمة: مراد تدغوت، ومراجعة: د/ فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٧٥.
(٣٧) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م، ص٨٥.
(٣٨) أشار البحث في بدايته إلى هذا البحث السابق المعنون "معجمات التراث العربي أحادية اللغة.. بحث في التصنيف المعجمي".
(٣٩) الزبيدي: لحن العوام، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
(٤٠) الأصمعي، والسجستاني، وابن السكيت: ثلاثة كتب الأضداد، تحقيق: د/ أوجست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.
(٤١) انظر في نقد تحقيق هفنر: هالة جمال القاضي: كتاب الأضداد للصغاني بين تقاليد التحقيق العربية والاستشراقية، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، عدد٥٩/ ج٢، ٢٠١٥م.
(٤٢) ابن الأجدابي: كفاية المتحفظ في اللغة، تحقيق: السائح علي حسين، ص٣٠.
(٤٣) د/ محمود فهمي حجازي: الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد ٤٠، ١٩٧٧م، ص٩٥.
(٤٤) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، (جرر)، ج١، ص٨٧- ٨٨.
(٤٥) أبو عبيد: الغريب المصنف، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ص٢٦٥.
(٤٦) ابن دريد: الاشتقاق، دار الجيل، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، ١٩٩١م.
(٤٧) الأصمعي: اشتقاق الأسماء، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ود/ صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م، ص٨٢.
(٤٨) د/ علي حسين البواب: مشكلات تحقيق المخطوطات العربية، ص٩١- ٩٢,٠
(٤٩) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص٤٢.
(٥٠) د/ عائشة عبد الرحمن: مقدمة في المنهج، مركز تراث للبحوث والدراسات، مصر، ٢٠١٩م، ص١١٤.
(٥١) الخليل: كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: د/ محمد علي هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، التقديم، ج١، ص٤.
(٥٢) الرازي: مختار الصحاح، إخراج: دائرة المعاجم بمكتبة لبنان، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م، مقدمة الناشر، ص (هـ).
(٥٣) السابق، مقدمة المؤلف، ص (ل).
(٥٤) د/ علي حسين البواب: مشكلات تحقيق المخطوطات اللغوية، ص٨٢.
(٥٥) آدم جاسك: تقاليد المخطوط العربي (معجم مصطلحات)، ص١٩٢.
(٥٦) راجع: د/ أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية في اللغة العربية، ص٢٧- ٣٠، وابن القوطية: كتاب الأفعال، تقديم النص، مبحث (كتاب الأفعال بوصفه معجمًا للأبنية)، ج١، ص١٠٨- ١٤٤.
(٥٧) د/ بشار عواد معروف: ضبط النص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م، ص١٢.

(٥٨) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: فرتس كرنكوف، ومحمد السورتي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ١٩٢٦- ١٩٣١م.
(٥٩) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، تقديم النص، ص٢٩.
(٦٠) د/ بشار عواد معروف: ضبط النص والتعليق عليه، ص٢٥.
(٦١) ابن القوطية: كتاب الأفعال، تحقيق: د/ هالة جمال القاضي، (كري) ج١، ص٢٣٥.
(٦٢) السابق، (ذيل)، ج١، ص٣٧٠.
(٦٣) أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة، تحقيق: د/ محمد عبد القادر أحمد، (كذب)، ص١٧٩.
(٦٤) د/ عائشة عبد الرحمن: مقدمة في المنهج، ص١١٩.
(٦٥) د/ علي حسين البواب: مشكلات تحقيق المخطوطات اللغوية، ص٨٥.
(٦٦) السابق، ص٨٥- ٨٧.
(٦٧) أبو زيد الأنصاري: النوادر في اللغة، ص٣٠٧.
(٦٨) ابن القوطية: كتاب الأفعال، (رجب)، ج١، ص٣١٧.
(٦٩) د/ كمال عرفات نبهان: تكشيف نصوص التراث العربي والأجنبي، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط٢، ٢٠١٢م، ص٢٧.
(٧٠) أبو عبيد: الغريب المصنف، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ج١، ص٣٩٢، وتحقيق: د/ محمد مختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون، تونس، دار مصر للطباعة، ط٢، ١٩٩٦م، ج١، ص٣٩٧، ج٢، ص٦٣٥، ج٣، ص١٠١٣.
(٧١) ابن دريد: الاشتقاق، تحقيق: ، تحقيق: عبد السلام هارون، ص٧١١.
(٧٢) الفارابي: ديوان الأدب، تحقيق: د/ أحمد مختار عمر، ج١، ص٤٧٧، ج٢، ص٤٩٧، ج٣، ص٤٦٣، ج١/ قسم١، ص٢٤٩.
(٧٣) كُراع النمل: المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها، تحقيق: محمد بن أحمد العُمري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
(74) Britannica: https://www.britannica.com/search?query=dictionary.
(٧٥) أبو عمرو الشيباني: كتاب الجيم، تحقيق: إبراهيم الإبياري/ ج١، وعبد العليم الطحاوي/ ج٢، وعبد الكريم العزباوي/ ج٣، وأعد فهارسه: محمد علي الزميتي، ومحمد عبد العزيز القلماوي، وعبد الوهاب عوض الله، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٤- ١٩٨٣م.
(٧٦) الصغاني: أسامي الذئب وكناه، تحقيق: يوسف السناري، مجلة البيان، الكويت، العدد ٥٩٠، سبتمبر ٢٠١٩م، ص٤٨- ٨٠.
(٧٧) د/ رمزي منير بعلبكي: التراث المعجمي العربي، ص١٩٨.
(٧٨) الزجاج: فعلت وأفعلت، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، ص١٤٩.
(٧٩) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، ج٣، ص١٥٦٥.
(٨٠) السابق، ج٣، ص١٦٦٣.
(٨١) الفارابي: ديوان الأدب، تحقيق: د/ أحمد مختار عمر، ج٤/ القسم ٢.
(٨٢) السرقسطي: كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد شرف، ج٤/ قسم٢، ص١٢.
(٨٣) ابن القوطية: كتاب الأفعال، ج٢، ص٩٢٧.
(٨٤) أبو عبيد: الغريب المصنف، تحقيق: د/ صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق- بيروت، ٢٠٠٥م، المجلد الثاني، فهرس المواد اللغوية، ص٥.
(٨٥) ابن السكيت: إصلاح المنطق، تصحيح: د/ محمد مِرعِب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
(٨٦) الأصمعي: اشتقاق الأسماء، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ود/ صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م، ص١٣٣.
(٨٧) أبو عبيد: الغريب المصنف، تحقيق: د/ صفوان عدنان داوودي، مجلد ٢، ص٢٤٨.
(٨٨) السابق، مجلد ٢، ص٢٥١.
(٨٩) د/ بشار عواد معروف: ضبط النص والتعليق عليه، ص٢٦.
(90) Bo Svensén: practical lexicography, English translation. Oxford, 1993.
(91) Hartmann, R. R. K. and James, Gregory: Dictionary of Lexicography, Routledge, 1998.
(٩٢) د/ حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، طبعة مزيدة ومنقحة، ١٩٨٨م،

وكانت طبعته الأولى سنة ١٩٥٦م.

([93]) Haywood, John A.: Arabic Lexicography, Its history, and its place in the general history of lexicography, Leiden: E. J. Brill, 1960.

([٩٤]) الخليل: كتاب العين، ج١، ص٥- ٣٠.

([٩٥]) د/ أحمد مختار عمر: معاجم الأبنية في العربية، ص٤١- ١٤٦.

([٩٦]) ابن القوطية: كتاب الأفعال، ج١، ص٩٧- ٢٠٠.

([٩٧]) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، ج١، ص٣٣.

([٩٨]) د/ أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م، ص٩٧.

المراجع العربية والمترجمة:

١) ابن الأجدابي: كفاية المتحفظ في اللغة، تحقيق: السائح علي حسين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

٢) ابن السكيت: إصلاح المنطق، تصحيح: د/ محمد مِرعِب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.

٣) ابن القطاع: كتاب الأفعال، تحقيق: المستشرق كرنكوف ومجموعة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٠هـ.

٤) ابن القوطية: كتاب الأفعال، تحقيق: د/ هالة جمال القاضي، درة الغواص، القاهرة، ٢٠١٩م.

٥) ابن دريد: الاشتقاق، دار الجيل، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، ١٩٩١م.

٦) ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م. وتحقيق: فرتس كرنكوف، ومحمد السورتي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ١٩٢٦- ١٩٣١م.

٧) أبو زيد الأنصاري: كتاب النوادر في اللغة، تحقيق: د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ١٩٨١م.

٨) أبو عُبيد: الغريب المصنف، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٩م. وتحقيق: د/ صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق- بيروت، ٢٠٠٥م. وتحقيق: د/ محمد مختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون، تونس، دار مصر للطباعة، ط٢، ١٩٩٦م.

٩) أبو عمرو الشيباني: كتاب الجيم، تحقيق: إبراهيم الإبياري/ ج١، وعبد العليم الطحاوي/ ج٢، وعبد الكريم العزباوي/ ج٣، وأعد فهارسه: محمد علي الزميتي، ومحمد عبد العزيز القلماوي، وعبد الوهاب عوض الله، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٤- ١٩٨٣م.

١٠) أحمد شوقي بنبين، ومصطفى طوبى: معجم مصطلحات المخطوط العربي (قاموس كوديكولوجي)، الخزانة الحسنية، الرباط، ط٣، ٢٠٠٥م.

١١) أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م.

١٢) ـــــــــــــ: معاجم الأبنية في اللغة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٣) أحمد مطلوب: نظرة في تحقيق الكتب/ علوم اللغة والأدب، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١، الجزء١، الكويت، ١٩٨٢م.

١٤) آدم جاسك: تقاليد المخطوط العربي (معجم المصطلحات)، ترجمة: مراد تدغوت، ومراجعة: د/ فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٥) الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت ٣٧٠هـ): تهذيب اللغة، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

١٦) الأصمعي: اشتقاق الأسماء، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ود/ صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

١٧) الأصمعي، والسجستاني، وابن السكيت: ثلاثة كتب الأضداد، تحقيق: د/ أوجست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.

١٨) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: د/ رمضان عبد التواب، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

١٩) بشار عواد معروف: ضبط النص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٠) حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، طبعة مزيدة ومنقحة، ١٩٨٨م، وكانت طبعته الأولى سنة ١٩٥٦م.

٢١) خالد فهمي: تحقيق النصوص التراثية من منظور الخصوصية.. مداخل وتطبيقات، الوادي للثقافة والإعلام، القاعرة، ٢٠١٨م.
٢٢) ـــــــــ: دعم خصوصية النوع.. دراسة تطبيقية نقدية في تحقيق النصوص التراثية، الوادي للثقافة، القاهرة، ٢٠٢٠م.
٢٣) الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.
٢٤) ـــــــــ: كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: د/ محمد علي هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
٢٥) الرازي: مختار الصحاح، إخراج: دائرة المعاجم بمكتبة لبنان، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م.
٢٦) رمزي منير بعلبكي: التراث المعجمي العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٠م.
٢٧) الزبيدي: لحن العوام، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
٢٨) ـــــــــ: مختصر العين، تحقيق: علال الفاسي، ومحمد بن تاويت الطنجي، المملكة المغربية وزارة الدولة للشؤون الإسلامية، السلسلة اللغوية، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، ١٩٦٣م.
٢٩) الزجاج: فعلت وأفعلت، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.
٣٠) السجستاني: فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
٣١) السرقسطي: كتاب الأفعال، تحقيق: د/ حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م.
٣٢) الصغاني: أسامي الذئب وكناه، تحقيق: يوسف السناري، مجلة البيان، الكويت، العدد ٥٩٠، سبتمبر ٢٠١٩م.
٣٣) عائشة عبد الرحمن: مقدمة في المنهج، مركز تراث للبحوث والدراسات، مصر، ٢٠١٩م.
٣٤) عباس هاني الجراخ: تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها، درة الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه، القاهرة، ٢٠١٩م.
٣٥) ـــــــــــــ: في نقد التحقيق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢م، وط٢، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٦م.
٣٦) عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م.
٣٧) عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.
٣٨) علي حسين البواب: مشكلات تحقيق المخطوطات العربية، ضمن تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، سلسلة المؤتمرات، لندن، ٢٠١٦م.
٣٩) علي خلف حسين العبيدي: النقد المعجمي وأثره في تحقيق كتاب العين المطبوع.. نقد معجمي في تحقيق ضبط ألفاظ العين، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد ٨، ديسمبر ٢٠١٥م.
٤٠) الفارابي: ديوان الأدب، تحقيق: د/ أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، وطبعة مؤسسة دار الشعب، ٢٠٠٣م.
٤١) كُراع النمل: المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها، تحقيق: محمد بن أحمد العُمري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٤٢) كمال عرفات نبهان: تكشيف نصوص التراث العربي والأجنبي، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط٢، ٢٠١٢م.
٤٣) محمد فتحي عبد الهادي، ود/ فيصل الحفيان: الفهارس المفصلة لـ (مجلة معهد المخطوطات العربية) ١٩٥٥-٢٠٠٠م، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.
٤٤) محمود فهمي حجازي: الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد ٤٠، ١٩٧٧م.
٤٥) هارتمان: المعاجم عبر الثقافات/ دراسات في المعجمية، ترجمة: محمد محمد حلمي هليّل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ٢٠٠٣م.
٤٦) هالة جمال القاضي: كتاب الأضداد للصغاني بين تقاليد التحقيق العربية والاستشراقية، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، عدد٥٩/ ج٢، ٢٠١٥م.
٤٧) هالة جمال القاضي: معجمات التراث العربي أحادية اللغة.. بحث في التصنيف المعجمي، مجلة كلية الآداب/ جامعة بورسعيد، العدد ٢٠، يناير ٢٠٢٣م، مقبول للنشر، قيد الطبع.

المراجع الأجنبية:

1) Bo Svensén: practical lexicography, English translation. Oxford, 1993.
2) Britannica: https://www.britannica.com/search?query=dictionary.
3) Hartmann, R. R. K. and James, Gregory: Dictionary of Lexicography, Routledge, 1998.
4) Haywood, John A.: Arabic Lexicography, Its history, and its place in the general history of lexicography, Leiden: E. J. Brill, 1960.

فهارس المخطوطات:

١) فهارس مخطوطات الصرف/ برنامج خزانة الماجد للتراث.
٢) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى ١٣٣٦هـ/ ١٩٤٧م، مطبعة الأزهر، القاهرة، ١٩٤٨م.
٣) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر سبتمبر ١٩٢٥م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٦م.

***